الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية
رقم: .....

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: العلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب:

بن عبد الوهاب رضوان

الموارد المائية كمحدد للنزاع بين الدول (دول حوض النيل نموذجا)

لجنة المناقشة:

أ/ بوعيسي حسام الدين	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ لبنى بهولي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ طيايبة ساعد	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:

1443-1444هـ /2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

لية الحقوق والعلوم السياسية

سم : العلوم السياسية

مرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

نا الممضي أدناه،

لسيد(ة) بن علي العرجاني رضوان

لصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

حامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 211827749

صادرة بتاريخ 2017-03-06 عن دائرة/ بلدية بسكرة

مسجل(ة) بكلية العلوم السياسية قسم : العلاقات الدولية

لمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

تعنوان المواد البلاستيكية كمهدد للبيئة البحرية الدول حوض البحر المتوسط نموذجا

صرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية طلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ

إمضاء المعني

مفوض لرئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
مفوض للحالة المدنية
خالد سطار

بسم الله الرحمن الرحيم

شكروعرفان

قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ **من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له** ﴾

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل، نحمد الله عز وجل ونشكره

على إتمام هذا العمل

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة " لبنى بهولي " التي رافقتني

طيلة إنجاز مذكرتي ولم تبخل عليّ بتوجيهاتها وإرشاداتها القيمة

راجيا من الله عز وجل أن يسدد خطاها ويحقق مناها فجزاها الله كل خير

كما أتوجه بخالص الشكر إلى كافة الأساتذة في قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

بجامعة المسيلة على ما قدموه لنا من مساعدة ومد يد العون طيلة فترة التكوين

ولا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء لكم مني جزيل الشكر و العرفان

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى الوالدة العزيزة أطال الله في عمرها وحفظها من كل سوء

إلى رفيقة الدرب زوجتي الكريمة

إلى أبنائي فلذات كبدي رعاهم الله

إلى زملاء الدراسة دفعة 2023

إلى كل من أعرفهم كل باسمه

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

خطة الدراسة

مقدمـــة

الفصل الأول: الصراع على الموارد في العلاقات الدولية

المبحث الأول: مفهوم الصراع على الموارد

المطلب الأول: تعريف الصراع على الموارد

المطلب الثاني: محددات الصراع على الموارد

المبحث الثاني: مفهوم النزاعات المائية وأسبابها

المطلب الأول: تعريف النزاع المائي

المطلب الثاني: أسباب النزاع المائية

المبحث الثالث: النزاعات المائية في العالم

الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية لحوض النيل

المبحث الأول: مفهوم حوض النيل، منابعه وروافده الجغرافية

المطلب الأول: مفهوم حوض النيل وخصائصه

المطلب الثاني: المنابع والروافد الجغرافية لحوض النيل

المبحث الثاني: دول حوض النيل ودرجة اعتمادها على المياه

المطلب الأول: دول حوض النيل (دول المنبع ودول المصب)

المطلب الثاني: درجة اعتماد الدول على مياه حوض النيل

المبحث الثالث: القواعد والأطر المنظمة لإستخدام مياه النيل

المطلب الأول: المعاهدات والاتفاقيات بين دول حوض النيل

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لدول حوض النيل

الفصل الثالث: النزاع على المياه في حوض النيل

المبحث الأول: المسار التاريخي لأزمة النيل

المبحث الثاني: السياسات المائية لدول المنبع

المطلب الأول: السياسة المائية الإثيوبية ومشروع سد النهضة

المطلب الثاني: السياسات المائية لدول الهضبة الاستوائية

المبحث الثالث: موقف مصر والسودان من سياسات دول المنبع

المطلب الأول: الموقف المصري من السياسيات المائية لدول المنبع

المطلب الثاني: الموقف السوداني من السياسات المائية لدول المنبع

المبحث الثالث: المواقف الدولية والإقليمية والمبادرات المقترحة لإدارة الأزمة

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية

المطلب الثاني: المبادرات المقترحة لإدارة الأزمة

خـــاتمـة

مقدمة

مقدمة:

إن الصراع على الموارد هو مسألة حيوية تواجهها البشرية في جميع أنحاء العالم. مع تزايد عدد سكان الأرض وتطور التكنولوجيا وتنامي احتياجات البشر، يصبح استدامة الموارد وتوزيعها عملا صعبا ومعقدا.

تعد الموارد مثل المياه والغذاء والطاقة والمواد الخام أساسية للحياة والاقتصاد والتنمية. ومع ذلك، تواجه العديد من الدول والمجتمعات تحديات كبيرة في الحصول على هذه الموارد بشكل كافٍ وعادل. يتم توزيع الموارد بشكل غير متكافئ بين البلدان وداخل البلدان، مما يؤدي إلى اندلاع الصراعات والتوترات.

تؤثر التغيرات المناخية أيضًا على الصراع على الموارد، حيث تتنافس البلدان والشعوب على الموارد المتناقصة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة ونقص المياه وتدهور البيئة. وقد يؤدي التصاعد في الصراعات المرتبطة بالموارد إلى نزاعات أكثر عنفًا واستمرارها على المدى الطويل.

تعزز الصراعات على الموارد التوترات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بين الأفراد والمجتمعات والدول. فمن الممكن أن تؤدي النزاعات حول الموارد النفطية والغازية إلى صراعات دولية تهدد الأمن والاستقرار العالمي، كما يمكن أن يكون الصراع على المياه مثلاً، سببا رئيسيا في الصراعات المحلية والإقليمية، حيث تتنافس الدول على حصص مائية محدودة..

تعتبر الموارد المائية من أهم الموارد الاستراتيجية في العالم، حيث تلعب دورا حيويا في تلبية احتياجات البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن بين الأمثلة البارزة على النزاعات المرتبطة بالموارد المائية هو النزاع الذي يحدث بين دول حوض النيل.

تتسبب عدة عوامل في تفاقم النزاعات حول الموارد المائية في حوض النيل، بما في ذلك زيادة السكان ونمو الطلب على المياه، وتغيرات المناخ وتأثيرها على نسبة تدفق مياه النيل، وسياسات التنمية والاستخدام غير المتوازن للموارد المائية، بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية دورا في تصاعد حدة النزاعات.

لذا جاءت هذه الدراسة لتساهم في فهم أسباب النزاعات حول الموارد المائية في حوض النيل وتحديد العوامل المؤثرة في تصاعدها، للخروج بنتائج وتقديم اقتراحات من شأنها تحسين إدارة وتوزيع الموارد المائية في المنطقة وتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول المعنية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة النزاع على الموارد المائية كظاهرة معاصرة متنامية أخذت رقعة تأثير في مسار العلاقات الدولية من خلال البحث في طبيعة النزاع وتأثيراته على البعد الاقتصادي والأمني والبيئي.

كما ينطوي الموضوع على أهمية علمية كبيرة كونه يلقى اهتمام أكاديمي من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية والظواهر التي تؤثر في مسارها لارتباطه بالجوانب السالفة الذكر.

وتكمن أهمية الموضوع العلمية في إبراز الآثار ودور الموارد المائية كمحدد للنزاع بين الدول، من خلال شرح الظاهرة وتبيان تداعياتها وبروز دول حوض النيل كنموذج جلي يعزز أهمية الموارد المائية لخلق النزاع وزعزعة استقرار المنطقة وتداعي تأثيرها على المناحي الاقتصادية والبيئية والأمنية وفي سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة (النزاع على الموارد المائية لدول حوض النيل) دراسة حالة.

مبررات اختيار الموضوع:

– تعتبر الدراسة الحالية بحث لنيل شهادة الماستر والتي قد تؤسس لدراسة علمية كمرجع في دراسة النزاعات وتأثيرها في سير العلاقات الدولية من جهة، ومن جهة أخرى أن الموضوع يمس بعض الدول العربية (الانتماء) والمشاكل التي تواجه وتقوض من استقرار الدول العربية.

– تحليل النزاع ودراسته دراسة علمية من خلال التدقيق في جزئياته والعوامل المسببة له للوصول إلى نتائج يمكن إرساؤها كأسس لدراسة حالات مشابهة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

– إبراز أهمية الموارد المائية والعوامل التي جعلت منها سببا في تأجيج الصراعات.

– معرفة مكانة حوض النيل كمورد مائي هام ودوره في هذا النوع من النزاعات حول الموارد المائية.

– معرفة الأسباب المؤدية إلى النزاعات المائية لدول حوض النيل.

– معرفة تداعيات النزاع بين دول حوض النيل إقليميا ودوليا.

– إبراز دور الدول الإقليمية والدولية في إدارة النزاع بين دول حوض النيل.

المشكلة البحثية:

تخلق المياه العابرة للحدود أوضاعا جيوسياسية متباينة تمتد من التعاون حتى النزاع، وتجعل من الدول المتشاطئة حولها دولًا متنافسة. تحاول هذه الدراسة فهم أبعاد نزاعات المياه وآثارها الواقعة والمحتملة في نشوب النزاعات وتغذيتها وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تمثل الموارد المائية محددا أو سببًا في نشوب النزاعات بين الدول؟

التساؤلات الفرعية:

– كيف تمثل الموارد المائية دافعا للنزاع؟

- ما هي العوامل التي تجعل من الموارد المائية مصدرًا أساسيا في تأجيج النزاع؟
- ما هي الأسباب المؤدية إلى هذا النزاع بين دول حوض النيل؟
- ما هي الممارسات التي تقوم بها دول حوض النيل وتزيد من احتمالية نشوب النزاع؟
- فيما تمثلت المواقف الدولية والإقليمية من نزاع دول حوض النيل؟
- ما هي أهم المبادرات الدولية والإقليمية لإدارة هذا النزاع؟

فروض الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات التالية:

- تعد المياه محددا رئيسيا في النزاعات بين الدول حول الأنهار المشتركة.
- وجود نهر النيل كنهر مشترك بين العديد من البلدان الإفريقية أدى إلى زيادة التوتر بين هذه الدول بسبب توزيع الحصص وكيفية الاستفادة من مياهه.
- عدم قدرة دول حوض النيل على وضع أطر توافقية يؤدي إلى زيادة السياسات المنفردة ويغذي التوتر والنزاعات بين الدول.
- التدخل المباشر وغير المباشر للدول من غير حوض النيل في وضع السياسات العامة للدول بخصوص المشاريع المائية يؤدي إلى زيادة احتمال النزاع بين الدول.

مجالات الدراسة

أ- المجال الزماني:

يتحدد الإطار الزماني لدراستنا ابتداء من اتفاقية 1891 التي أبرمتها بريطانيا باسم مصر والسودان مع إيطاليا التي كانت تمثل إثيوبيا من أجل الامتناع عن إقامة أعمال ومنشآت يكون لها تأثير على نهر النيل، إلى غاية إبرام الاتفاقية الإطارية عنتيبي في 2010/05/11 بين دول المنبع لنهر النيل التي تعتبر نقطة البداية الملموسة لتفاقم أزمة النيل.

ب- المجال المكاني:

إن تحديد الإطار المكاني للدراسة يتمثل في منطقة حوض النيل وضمت دول المنبع ودول المصب.

المناهج المستخدمة: تفرض طبيعة الموضوع تنوعا في المناهج أهمها ما يلي:

- **المنهج الوصفي:** وهو من المناهج التي يتم استخدامه لمعرفة حيثيات وجوانب الظاهرة المدروسة والتحليل بواسطة الاعتماد على دراسات استطلاعية سابقة ودراسات شاملة حول الظاهرة من أجل الوصول إلى معرفة دقيقة وبنود من التفصيل عن مختلف مكونات الظاهرة تمكننا من التنبؤ لما ستؤول إليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم أن هذه الأخيرة تتميز بتغير زماني ومكاني مستمر وهو ما يسمى بالدراسة المسحية الشاملة.[1] حيث استخدمنا هذا المنهج لدراسة مشكلة المياه في حوض النيل من خلال إبراز مختلف المعلومات والحقائق للنزاع عن الموارد المائية بحوض النيل، ومعرفة التأثيرات الخارجية على الظاهرة المدروسة بالإضافة إلى تأثير هذا النزاع على العلاقات الدولية.

- **المنهج التاريخي:** تتمثل ميزة هذا المنهج في كونه "يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا إلى المنهج العلمي للبحث الذي يربط النتائج بأسبابها".[2] وقد تم استخدام هذا المنهج لدراسة الصراع المائي في حوض النيل عبر التاريخ وذلك بالرجوع إلى أسباب نشوب هذا الصراع بالإضافة إلى إدراج اتفاقيات سابقة لدول حوض النيل.

- **منهج دراسة الحالة:** هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة

[1]- عبد الناصر جندلي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 200.

[2]- عمار بوحوش: دليل البحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2)، ص 24.

معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة.[3]

أدبيات الدراسة

تطرقت عدة دراسات إلى موضوع النزاع حول الموارد المائية ومن بين هذه الدراسات نذكر:

– "الحروب على موارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية" لصاحبه "مايكل كلير"، كتاب صادر عن دار الكتاب العربي، ط1، 2002. والذي تناول فيه الصراع على المياه في حوض النيل وآفاق الصراع المائي في القرن الواحد والعشرين.

– الصراع الدولي في حوض نهر النيل لجهاد عودة، كتاب صادر عن المكتبة الأكاديمية المصرية، يتناول فيه الكاتب الصراع في حوض النيل الذي يتمحور حول ثلاثة موضوعات كبرى هي الصراع حول مياه النهر وصراع حول الفرص الاستثمارية والصراع حول المقتضيات الجيوبولوتيكية والجيواستراتيجية.

تقسيم الدراسة.

من أجل الإلمام بالموضوع بكل جوانبه ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول:

– **الفصل الأول:** الصراع على الموارد في العلاقات الدولية، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الصراع على الموارد من خلال تعريف الصراع على الموارد الطبيعية وكذا محددات الصراع على الموارد، أما المبحث الثاني فأدرجنا فيه مفهوم النزاع المائي وأسبابه، والمبحث الثالث تناولنا فيه النزاعات المائية في العالم.

– **الفصل الثاني:** الجغرافيا السياسية لحوض النـــيل، حيث قسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول الأول تناولنا فيه مفهوم حوض النيل، منابعه وروافده الجغرافية، في حين تطرق المبحث الثاني

[3]– عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016)،ص 130

إلى دول حوض النيل، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه القواعد والأطر المنظمة لاستخدام مياه النيل.

- **الفصل الثالث:** النزاع على المياه في حوض النـــيل، وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث جاء المبحث الأول ليتناول المسار التاريخي لأزمة النيل، في حين تناول المبحث الثاني السياسات المائية لدول المنبع، وكذا موقف دول المصب من دول المنبع في المبحث الثالث، وأخيرا المواقف الدولية والإقليمية والمبادرات المقترحة لإدارة الأزمة في المبحث الرابع.

الفصل الأول

الصراع على الموارد في العلاقات الدولية

تمهيد:

يتعلق النزاع على الموارد الطبيعية بالصراع على الاستخدام والاستغلال المناسب للثروات الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن والغابات والمياه العذبة والأراضي الزراعية ويمكن أن ينشأ النزاع نتيجة الاحتكاك بين المصالح المتنافسة للدول والشركات المحلية والتي تسبب في تدهور العلاقات بين الدول وتصعيد التوترات الجيوسياسية والاقتصادية.

ومن بين هذه الموارد الصراع على المياه والذي يحدث على مستوى عالمي إقليمي وحتى محلي يمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من القضايا والصراعات مثل تقاسم المياه عندما تشارك الدول نهرا أو بحيرة. وقد تنشأ صراعات حول كيفية تقاسم الموارد المائية بطريقة عادلة ومتداولة.

المبحث الأول: مفهوم الصراع على الموارد:

المطلب الأول: تعريف الصراع على الموارد:

إنّ التنافس على الموارد الطبيعية هو محرّك رئيسي للنزاع، ويُراد بعبارة الموارد الطبيعية مواد الطاقة (مثل الفحم، النفط، الغاز الطبيعي، اليورانيوم) والمعادن (مثل الحديد، النحاس، الفضة، الذهب، الألمنيوم، الرصاص، النيكل... إلخ)، والغابات والمياه والثروة السمكية والحيوانية والأراضي الصالحة للزراعة، والتي يمكن استغلالها لتحقيق مكسب اقتصادي وغالبا ما تمثل هذه الموارد مصدرا هاما للدخل والسلطة.

ويمكن تعريف الصراع على الموارد بأنه " نزاع ظاهر، ناتج عن عدم التوافق في المصالح حول توزيع الموارد المحدودة".[1]

بحث العديد من المؤلفين من مختلف التخصصات العلاقة السببيّة بين مدة الصراعات وحدتها وندرة –أو وفرة – الموارد. يقرّ البعض بدور الموارد الطبيعية على أنها سبب مباشر للصراع العنيف، أو عامل مساعد وسبب غير مباشر للصراع، أو على أنها نتيجة للضعف السياسي والاقتصادي والمادي للمجتمعات. [2]

حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مالا يقل عن 40% من الصراعات داخل الدول في السنوات الـ 60 الماضية، لها صلة بالموارد الطبيعية، وأن هذا الارتباط يضاعف من خطر تدهور الصراع في السنوات الخمس الأولى له. فمنذ عام 1990، كان استغلال الموارد الطبيعية سببًا في تغذية 18 صراعًا على الأقل، سواء كانت الموارد 'عالية القيمة'

---

[1]– جاسمن القارح، رنا الحاج، النزاعات على المياه في البقاع: تقييم الاحتمالات والعوامل المساهمة: https://www.aub.edu/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2017-2018/20180809_water_conflict_in_bekaa_arabic.pdf

[2]– مريم البوحاطي، من الصراع إلى بناء السلام: دور الموارد الطبيعيّة: https://www.salamwakalam.com/articles/587/from-conflict-to-peacebuilding-the-role-of-natural/ar

مثل الأخشاب، والماس، والذهب، والمعادن، والنفط، أو الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه.[1]

حيث مولت عوائد الموارد الطبيعية جزئيا 75% من الحروب الأهلية في أفريقيا. وأشعل الاستغلال غير القانوني للمعادن والأخشاب والفحم والحياة البرية، العنف في عدد من المناطق. فعلى سبيل المثال، الأنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولدت إيرادات تقدر بما يقرب من مليار دولار للمتمردين والجماعات الإجرامية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ساهم استغلال المعادن من عدد هائل من الجماعات المسلحة والميليشيات، في إطالة أمد الصراع.[2]

المطلب الثاني: محددات الصراع على الموارد الطبيعية

للنزاعات على الموارد عدة خصائص تتسم بها تؤثر غالبا على أسلوب تسويتها، فلندرة للموارد الطبيعية أو توفرها وقع أساسي على مجرى النزاع كما أن بعض الظواهر تترك بصمتها مع تطور النزاع نذكر منها:

- تأثر الموارد بمجموعة من العوامل الطبيعية ولاجتماعية التي تزيد من درجة التعقد وعدم اليقين بالنسبة إلى توفرها وجودتها وقيمتها.[3]
- كما تقوم الكثير من النزاعات على التفاعل بين أكثر من مورد واحد وهي في أغلب الأحوال تتداخل فيما بينها، منها النزاع على ملكية الموارد؛ النزاع على صنع القرار؛ والنزاع على تقاسم إيرادات الموارد فضلا عن المنافع والأعباء.

---

[1] – الصراع والموارد الطبيعية: https://peacekeeping.un.org/ar/conflict-and-natural-resources

[2] – التنافس على الموارد الطبيعية يغذي العنف ويطيل أمد الصراعات المسلحة:
https://news.un.org/ar/story/2018/10/1019462

[3] – يان إلياسون، النزاعات على الموارد الطبيعية دليل إرشادي لعمليات الوساطة، الأمم المتحدة، نيويورك فبراير 2015، ص 12.

- قد تتسم الموارد المتنازع عليها بقيمة تاريخية ورمزية حساسة جدا متصلة بالهوية القومية أو هوية مجموعة أو مصدر.
- قد يكون للنزاع على الموارد الطبيعية درجات أو مستويات مختلفة تتفاعل على أكثر من صعيد، محلي، أو إقليمي، أو وطني، أو عابر للحدود أو دولي.
- غالبا ما تتصل النزاعات على الموارد بتوزيع جغرافي غير متكافئ، يتقاطع بشكل بارز مع الخرائط الإثنية، أو الدينية، أو للغوية.
- يمكن أن تكون الموارد الطبيعية تارة بسبب توتر العلاقات بين أصحاب المصلحة وطورا بسبب تصعيد هذا التوتر وقد يكون الأصل في اندلاعه والسبب في تفاقمه وفي إطالته.
- ترتبط النزاعات على الموارد أحيانا بتفاوت فادح في توازن القوى بين الأطراف، كما هو الحال في المواجهات بين الشركات الدولية والجماعات المحلية، أو في غياب تمثيل رسمي لفئة اقتصادية معينة في عملية صنع القرار.
- وفي حالات كثيرة تخضع الموارد الطبيعية لإدارة مزيج هجين في المؤسسات العرفية، والنظامية، أو من الأنظمة السياسية.[1]

[1]– يان إلياسون، مرجع سابق، ص 11.

المبحث الثاني: مفهوم النزاع المائية وأسبابها

المطلب الأول: تعريف النزاع المائي

يقع النزاع على المياه بين دولة أو قبائل أو مجموعة من الأفراد للحصول على الموارد المائية، وتعتبر الأمم المتحدة النزاع على المياه نتيجة للمصالح المتعارضة لمستخدمي المياه، سواءً كانت شخصية أو عامة.

وقد اقترح عالم الاجتماع الهولندي Mollinga Peter عام 2008، في مقال له بدوريةWater Alternatives ، خمسة ميادين للدراسة بالنسبة لقضايا المياه في علاقتها بالنزاعات، وهي: قضايا الحصول على المياه يوميا، وهي في الغالب أكثر تحديدا جغرافيا وأكثر قابلية للتحكم؛ سياسة المياه داخل الدول ذات السيادة، مع إيلاء عناية خاصة للعلاقات والمفاوضات بين مختلف المجموعات الاجتماعية داخل دولة معينة؛ جيوبوليتيك المياه؛ السياسة العالمية للمياه، والذي يركز على دراسة بروز نماذج عالمية لإدارة المياه خلال المنتديات الدولية؛ أما الميدان الأخير فهو دراسة الروابط بين المستويات الأربعة السابقة.

وعلى المستوى الدولي، يعتبر موضوع الأنهار الكبرى المشتركة بين عدة دول مثل نهر النيل، قضية ومشكلة سياسية رئيسية، بحيث أن هناك 286 حوضا كبيرا دوليا في العالم يجمع حوله قرابة 7.2 مليار نسمة. وهذا يفسر إلى حد ما أسباب جلب موضوع حروب مياه المحتملة انتباه عديد الأوساط السياسية والبحثية والإعلامية وحتى الشعبية. [1]

إذ تتقاسم دولتان أو أكثر نحو ثلاثة أخماس المياه المتدفقة من الأنهار وذلك بواقع 263 حوضاً نهرياً في 145 دولة، ولذلك تعتمد العديد من دول العالم بشدة على الموارد

[1]– بوعمامة زهير، نزاعات المياه العابرة للحدود في أفريقيا؛ مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، 2022. ص43.

المائية النابعة أصلاً من خارج أراضيها. ومثال ذلك اعتماد الهند وباكستان على 34% و76% على التوالي على موارد المياه القادمة من خارج أراضي الدولتين. أضف إلى ذلك مشاركة 11 دولة في قارة أفريقيا لمورد مائي واحد وهو نهر النيل، وهو أساس النزاع المائي حالياً بين أثيوبيا، دولة المنبع، ومصر والسودان وهما دولتا المصب[1].

ويعرف الأستاذ "شوهان" النزاع الدولي بخصوص استخدام الأنهار الدولية بأنها « نزاع دولي بين دولتين أو أكثر، من دول الحوض الدولي بشأن: صيانة حدود مياه حوض الصرف الدولي أو استخدامها، أو اقتسامها بما في ذلك اقتسام المنافع أو مراقبتها، أو تنميتها، أو إدارتها..».[2]

ويعتقد الأستاذ Buzan Barry أن مسألة المياه المشتركة تتبع عموما أربعة أزمنة في الأجندات الوطنية للدول، كما يلي :

1- في البداية (الزمن الأول)، تترك إدارة المياه للفنيين والتقنيين؛ في هذه المرحلة لا تكون المياه مسيسة.

2- المسألة يمكن أن تسيس (الزمن الثاني) عندما تتطلب تحركا للحكومة بهدف توزيع الموارد.

3- المسألة يمكن أن تصبح شأنا في السياسة العامة عندما تقدم على أنها تهديد وجودي يبرر أفعال تتجاوز حدود الإجراءات السياسية الاعتيادية، وعندها تتحول المياه إلى مشكل أمن.

4- يمكن أن تتطور هذه المسألة في حالات حادة استثنائية ونادرة لتصبح سببا للحرب.[3]

---

[1]- عبد الله محمد الشيبة، نزاعات المياه: https://www.alittihad.ae/opinion/

[2]- محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، ودراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل للمياه ومنافع النهر الدولي. مصر، دار الكتب المصرية، 2010. ص 1949.

[3] - بوعمامة زهير، مرجع سابق. ص48.

وتظهر نزاعات المياه بشكل كبير عبر التاريخ بالرّغم من أنها نادرة، فمَا كانت تنشب الحروب التقليدية بسبب المياه، إلا أن المياه كانت تاريخيا مصدرا للتوتر وعاملا في النزاعات التي تبدأ لأسباب أخرى.

وقد صنف بيتر جليك النزاعات المرتبطة بالمياه إلى ثلاث مجموعات:

1- المياه كسبب مباشر مثير للنزاع، حيث يكون دافع اللجوء إلى العنف هو وجود خلافات عميقة حول الحصول على المياه والتحكم فيها.

2- المياه كسلاح للنزاع، حيث تستخدم المياه وأنظمة التخزين كسلاح في الصراعات بما في ذلك استخدام السدود لحجز المياه أو التسبب في الفيضانات للجماعات الواقعة في المصب.

3- المياه كهدف للصراعات، عندما يتم استهداف الموارد المائية أو محطات معالجتها أو قنوات نقلها. [1]

المطلب الثاني: أسباب النزاعات المائية:

اعتبر حسين العامري، المتخصص في قضايا النزاعات، أن التغيرات المناخية، والاستخدام المفرط للمياه، إضافة إلى تلوثها، والتنافس الجيوسياسي حول مصادرها من الممكن أن تؤدي في المحصلة النهائية إلى التوتر والنزاع. وعدّد أربعة عناصر أساسية للأمن المائي تتمثل في العنصر البيئي، والاقتصادي، والإنساني، والتقني، موضحًا أن هذه العناصر تؤثر بصورة ما في مصادر المياه. مشيرًا إلى أن أزمة المياه قد تؤدي إلى نشوب الحروب والنزاعات.[2]

---

[1] – بوعمامة زهير، نفس المرجع. ص49.

[2] – المياه وأثرها في النزاعات في العالم العربي: https://chs-doha.org/ar/Events/Pages/The-Water-Conflict-and-Fragility-Nexus-in-the-Arab-Region.aspx

ذلك أن موارد المياه موزعة توزيعًا غير متساو على الأرض، حيث أن هذا التوزيع لا يتوافق بأي شكل من الأشكال مع توزيع سكان العالم، ولا على إقليم الدول ذاتها فتؤثر الأنشطة البشرية على دورة المياه والموارد المائية على مختلف المستويات بشكل مباشر أو غير مباشر مما يؤدي إلى ظهور نزاعات حول هذه المياه المشتركة.[1]

1- تأثير ندرة المياه على النزاعات المائية:

الندرة في هذا السياق لا تفهم على أنها معيار كمي، وإنما هي مجموعة العوامل البيئية المؤدية إليها، عموما تحدث عند اجتماع عوامل ضعف التنوع الهيدرولوجي مع توسع الطلب على المياه لتلبية الحاجات الإنسانية، ويمكن أن تتفاقم حدتها نتيجة ضعف البنية التحتية لتخزين المياه أو لإدارتها، وعليه فإن الندرة تأخذ ثلاثة مظاهر هي:

- **الندرة المائية المادية:** وهي التي ترتبط أساسا بالوفرة الحقيقية للموارد المائية، وتعكس كمية المياه المتاحة في منطقة معينة لكل ساكن سنويا، حيث يقارب أو يتجاوز استعمالها حدود استدامتها، وقدرتها على التجدد ترتبط أكثر بالعوامل الطبيعية وتقاس بمؤشر الإجهاد المائي.

- **الندرة المائية الاقتصادية:** وهي الناتجة عن نقص البيئة التحتية الكافية التي تسمح بتجميع، نقل ومعالجة المياه لأغراض الاستعمال الإنساني، إما لأسباب مالية او تقنية ليس لها علاقة بوفرة الموارد المائية.

- **الندرة المائية المؤسسية:** وتنتج عن عدم قدرة المؤسسات المعنية بقطاع المياه أن تضمن للمستعملين التزويد بالمياه بطريقة موثوقة وآمنة وعادلة، وهو ما يتطلب ضرورة تطوير القدرات البشرية والمؤسسية أو الأطر القانونية والتنظيمية من أجل ضمان حوكمة جيدة في مجال تسيير الموارد المائية.

[1]- عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976. ص 411.

وتحليلا لهذه الوضعيات فإن الدول والمناطق التي تحصل على كمية كافية من المياه عن طريق التساقط الدوري للأمطار طيلة سنة فهي تتمتع بوفرة مائية،[1] أما التي تحصل على كمية وفيرة من المياه في فصول مطرة، لكن ينخفض فيها التساقط أو ينعدم في الفصول الجافة إذا لم يتوفر لديها بنية تحتية (طبيعية أو صناعية) ذات سعة استيعابية قادرة على توجيه وتخزين المياه الزائدة في الفصول المطرية، فإنها ستعاني من الجفاف لفترات طويلة وهي الوضعية المعبرة عنها بالندرة الاقتصادية، وفي حال توفرها على الموارد المائية ولم يتحصل المنتفعون فيها على الموارد المائية نتيجة نقص في القدرات البشرية أو المؤسسية أو التنظيمية، فيمكن القول أنها تعاني من ندرة مؤسسية. [2]

ومن أجل تحديد وضعية الندرة المائية أوجد المتخصصون عدة مؤشرات لقياسها، لعل أكثرها استعمالا مؤشر الإجهاد المائي لمالين فولكنمارك، والمتمثل في كمية المياه المتجددة التي يحصل عليها كل ساكن سنويا والذي بموجبه تحدد عتبة معينة تميز بين مستويات الإجهاد المختلفة، فإذا كانت كمية المياه في منطقة أقل من 1700 متر مكعب لكل شخص في السنة، فإن هذه المنطقة تعاني من ندرة مائية مزمنة، أما إذا بلغت 500م مكعب لكل شخص سنويا فهي تعيش وضعية ندرة مطلقة.[3]

تسمح هذه المستويات من ملاحظة التباينات الكبيرة في توزيع المياه وتوفرها عبر مناطق العالم، وبناء على مؤشر فولكنمارك تشير التقديرات إلى أن أكثر من ملياري شخص يعيشون في دولة توجد في وضعية إجهاد مائي مادي مرتفع، بالرغم من أن نسبة الإجهاد المائي على المستوى العالمي منخفضة وتقدر بـ 11%، إلا أنه منتشر في معظم

[1]– مخلوفي خضرة، آليات الوقاية من النزاعات حول الموارد المائية، أطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، 2023، ص 155.

[2] – ONU–EAU, rapport mondial des nations unies sur la mise en valeur des ressource en eau 2016; l'eau et l'emploi, Unesco, paris, 2016. P 16.

[3]– مخلوفي خضرة، مرجع سابق، ص 156.

القارات، حيث تعاني 31 دولة من إجهاد مائي تتراوح بنسبة ما بين 25%) و70% (بداية وضعية الإجهاد، و22 دولة تعرف مواردها إجهاد حاد تتجاوز نسبته 70%، ومعظم هذه الأخيرة موجودة في شمال وغرب إفريقيا ووسط وجنوب آسيا.

أما بخصوص العوامل المتعلقة بإدارة المياه عالميا فيتم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم لكونه مشتركا في كثير من الأحيان بين أكثر من دولة وتقدر نسبته 75% أو أكثر من إجمالي مسافة 50 بلد داخل أحواض الأنهار الدولية.[1]

ومن المفترض أن يجري الاستخدام المشترك لمجاري المياه الدولية على أساس التعاون بين دول حوض النهر، حيث أُبرمت معاهدات وأنشئت منظمات دولية لتنظيم وتسيير بعض المجاري المائية المشتركة، إلا أن السمة الغالبة هي الاختلاف حول حقوق وأولويات الطلب على المياه، وتعارض مصالح البلدان الواقعة عند أعالي الأنهار، والواقعة على مجرى النهر، الأمر الذي يقلل من فرص التعاون على حسن تسيير المياه، ويساهم في توتر العلاقات الدولية.[2]

2- تأثير المناخ على النزاعات المائية:

إن تغير المناخ العالمي سيزيد من تعقيد معادلة عرض الماء لما كانت الغازات الدفيئة تتراكم في الغلاف الجوي، فإن متوسط درجة الحرارة للعالم سترتفع وأنماط هطول المطر ستتبدل في أجزاء كثيرة من العالم، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مستويات أعلى من المطر في بعض المناطق ومستويات أدنى في مناطق أخرى. لا يستطيع العلماء حتى الآن أن يحددوا بالضبط كيف ستتأثر مناطق بمفردها لكن يُعتقد أن كثيرا من المناطق الداخلية الدافئة مثل شمال شرق إفريقيا (التي يمر عبرها نهر النيل) ستقل إمداداتها من الماء

[1]- مريم مكيكة، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2019. ص 145.

[2]- مبارك مبارك أحمد، ندرة المياه مشكلة دولية تتفاقم، مجلة السياسات الدولية الأهرام، العدد 163، المجلد 41، يناير 2006. ص 78.

بحدوث نوبات جفاف وانخفاض في التساقط الطبيعي، كما يؤثر على البحيرات والأنهار فهذه الأخيرة أصبحت لا تحصل على التغذية المائية اللازمة لجريان مياهها، وأحيانا تختفي قبل أن تصل إلى مصبها، وتمتد آثار ضعف التغذية المائية الموسمية للمياه الجوفية أيضا، حيث يقل مخزون المياه في الطبقات الأرضية لقلة المياه المترشحة داخلها، الذي تتأثر به المناطق الساحلية خاصة، والأنهار والأراضي الرطبة الساحلية وفي المياه الجوفية المحاذية للشريط الساحلي بسبب تسرب مياه البحر إليها ما يؤدي إلى التملح ومن جانب آخر تحفز ضعف التغذية أيضا ظهور الجفاف وتكراره ومدته. ويزيد من ظاهرة التصحر التي تمثل وحدها 5% من الكوارث الطبيعية التي تضرر فيها 1.1 مليار شخص وتسبب في هلاك 22 ألف آخرين وخلفت أضرارا اقتصادية قدرت بـ 100 مليار دولار في الفترة (1995-2015).[1]

تعرف السنوات الأخيرة تفاقم في الظواهر المناخية المتطرفة (الطقسية، الهيدرولوجية، المناخية) على المستوى العالمي كالجفاف، وموجات الحرارة، والفيضانات، والعواصف الممطرة، وتغير أنماط هطول الأمطار بنسبة 50% في العشرة سنوات الأخيرة (2008-2023)، وقد ثبت أن 90% من الكوارث الطبيعية التي وجدت في الفترة ما بين 1995 و2018 كانت مرتبطة بالمياه أو الحرارة، كما أنها تحدث في منطق تُعرف أصلا بالندرة المائية كالتشيلي، والصين، والهند، والشرق الأوسط، وشمال إفريقيا.[2]

وبالرغم من أن هذه الظواهر قد تتضمن توفر كميات كبيرة للمياه، إلا أن هذه المياه ضائعة ولا يتم الاستفادة منها نتيجة سرعة الجريان والتبخر، بالإضافة إلى الخسائر

[1]- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ط1. دار الكتاب العربي، 2002. ص 58.

[2]- برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية / لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2018: حلول مستمدة من الطبيعة لمعالجة قضايا المياه، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، اليونيسكو، باريس 2018. ص 16.

الاقتصادية المترتبة عنها والتي عرفت ارتفاعا كبيرا خلال العقود الماضية، فمنذ 1992 تضرر 4.2 مليار شخص في الفيضانات وحالات الجفاف والعواصف وهم يمثلون نسبة 95%من مجموعة المتضررين من الكوارث المتنوعة أما عن الخسائر المادية فقدرت بـ1.3مليار دولار أمريكي، وهي مبالغ ضائعة من المفترض أن تستثمر في تنمية الموارد المائية في الأقاليم التي تعاني من الندرة المائية أو إيجاد حلول مستدامة لها[1].

وأشار تقرير أصدره البنك الدولي إلى أن انعدام الأمن المائي قد يؤدي إلى مضاعفة مخاطر الصراع، فقد يؤدي ارتفاع أسعار الغذاء بسبب الجفاف، إلى تأجيج الصراع الكامنة ودفع موجات الهجرة، ويقول التقرير أن فترات الجفاف والفيضانات أدت إلى موجات من الهجرة وارتفاع حدة العنف داخل البلدان، وذلك في المناطق التي يتأثر فيها النمو الاقتصادي بهطول الأمطار.

وفي هذا الصدد قال رئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم « ... يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم المشكلة، وإذا وقفت البلدان مكتوفة الأيدي في اتخاذ إجراءات لتحسين إدارة الموارد المائية، فإن تحليلها يشير إلى أن بعض المناطق التي تضم أعداد كبيرة من السكان قد تعاني فترات طويلة من نمو اقتصادي سلبي، غير أن البلدان بمقدورها الآن وضع سياسات تساعد على إدارة المياه المستدامة خلال السنوات المقبلة .. ».

ويشير التقرير إلى أن الآثار السلبية لتغير المناخ على المياه يمكن تجسيدها من خلال اتخاذ قرارات أفضل على صعيد السياسات مع تأهب بعض المناطق لتحسين معدلات نموها بنسبة تصل 6% من خلال تحسين إدارة الموارد المائية.[2]

---

[1]– مخلوفي خضرة، مرجع سابق، ص 158–159.

[2]– «ندرة المياه بسبب الظروف المناخ قد تضر بالنمو الاقتصادي بنسبة 6% ببعض المناطق»، تقرير البنك الدولي، واشنطن 05–02–2016 موقع على الانترنت:

http; // ww.albankaldawli.org/ar/news/press-realease. اطلع عليه يوم: 10–05–2023.

3- تأثير توزيع حصص المياه على النزاع المائي:

إن ما يجعل الوضع محفوفا بالمخاطر من وجهة نظرة أمنية، هو أن كثيرا من المصادر الأساسية للمياه تتقاسمها بلدان أو أكثر، وهذه المصادر هي عادة منظومات نهرية كبيرة مثل نهر النيل ونهر الفرات، تنبع من بلد ثم تمر عبر عدة بلدان أخرى قبل أن تصب في البحر، إن نهر النيل على سبيل المثال يتقاسمه ما لا يقل عن تسعة بلدان، في حين أن منظومة دجلة والفرات تتقاسمها أربعة دول، ونهر الأردن ثلاثة دول، تحت الشروط المثالية سوف تستنبط الدول الداخلة في هذه المنظومات النهرية صيغة للتوزيع العادل للجريان المائي السنوي، بغض النظر عن موقعها على مجرى النهر من المنبع، أي المصب النهائي، ولسوء الحظ أن هذا نادرا ما يحصل، بل اتجهت الدول الأقوى في المنظومة إلى الاستيلاء على حصة غير متناسبة من الإمداد الإجمالي مسببة الضيق والاستياء لدى الدول المعنية الأخرى.[1]

إن توزيع المياه في الأنهار المشتركة هو مصدر أساسي للتوتر، حتى في ظل أفضل الظروف عندما يكون جريان الماء غزيرا نسبيا، والدول المعنية تتمتع بعلاقات جيدة مع بعضها البعض، لكن عندما يهبط جريان الماء وتتدهور البيئة السياسية، تصل هذه التوترات إلى نقطة القطيعة.

كما أنه إذا حاول عضو في المنظومة أن يزيد حصته من الإمداد الآخذ بالتضاؤل من المحتمل أن يرد الأعضاء الآخرون بقوة وبالشكل نفسه، إن أي سعي من قبل بلدان المنبع لسد النهر أو التحكم بأي شكل أو بآخر بجريانه من المحتمل أن يحدث خلافا وعداء بين دول المصب.[2]

[1]- مايكل كلير، مرجع سابق، ص 156-157.

[2]- نفس المرجع. ص 158.

المبحث الثالث: النزاعات المائية في العالم.

يفرض واقع التشارك حول الأحواض المائية الدولية إمكانية نشأة نزاعات بين الدول المتشاطئة حول استخدام هذه المياه متفاوتة الشدة، حسب أسباب النزاع والمرحلة التي وصل إليها والقوة والمكانة الجيوإستراتيجية التي تحظى بها الدول المتنازعة.

لقد نتج عن ذلك تاريخ طويل من النزاعات بين البلدان بسبب الصراع على حصص المياه. ويعود أقدم نزاع موثق بين الأمم حول «مصادر المياه العذبة» إلى أكثر من 4000 عام، عندما نشأ الصراع على مياه الري من نهري دجلة والفرات .

وحالياً تتركز تلك النزاعات بشكل رئيسي في منطقة الشرق الأوسط (النزاعات الناشئة عن نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق؛ ونزاع نهر الأردن بين إسرائيل ولبنان والأردن والسلطة الفلسطينية)، كما يوجد النزاع الحالي في قارة أفريقيا (حول نهر النيل بين مصر وإثيوبيا والسودان)، وكذلك في آسيا الوسطى (صراع بحر الآرال بين كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان).

كما توجد بعض النزاعات المائية الأخرى بين أفغانستان وإيران حول حقوق استفادة الأخيرة من حصص مياه الأنهار المتدفقة من أراضي الأولى.[1]

من أمثلة النزاعات المائية في العالم أيضًا، ما وقع سنة 1993 في حوض لابلاتا عندما صرح وزير الخارجية الأرجنتيني أن الأرجنتين لن تغلق القناة التي تحول تدفق المياه من نهر (بيلكومايو، وهو نهر مشترك بين الأرجنتين والباراغواي) نحو أراضيها مما قد يؤثر على الري في الباراغواي[2].

[1] – عبد الله محمد الشيبة، مرجع سابق.

[2]– مخلوفي خضرة، مرجع سابق، ص 125.

كما ظهرت الأعمال العدائية أيضا والمرتبطة بمسألة إدارة المياه العابرة للحدود في حوض (أمودريا) بين أوزباكستان وطاجكستان، وأدت إلى توترات بسبب تخوف دولة المصب من كيفية تأثير التنمية في أعلى النهر على التزويد بمياه الري في الصيف وتوفير احتياجات إنتاج الطاقة الكهربائية شتاءً. وتشير التقارير الطاجكستانية أن تدمير جسر السكة الحديدية الموجود بالقرب من الحدود الأوزباكستانية وأفغانستان، يهدف إلى شل حركة شحن البضائع ما يؤدي إلى إعاقة إتمام المشروع الطاجكستاني المتعلق ببناء سد روغون نتيجة معارضة أوزباكستان لذلك على خلفية أن إتمام السد يمكن أن يؤثر على إنتاج القطن في أوزباكستان.[1]

كما نشأ عنف دموي ضد الأوزباكستان في الجزء الخاضع لسيطرة قيرغستان في منتصف سنة 2010 ناتج عن تخوف الاثنية المحلية القرغيزية من أن تقوم أوزباكستان بالاستيلاء على المنطقة الغنية بالمياه كليةً (واد فرغانا).

خلاصة واستنتاج:

- النزاع على الموارد الطبيعية هو أحد التحديات التي تواجه البشرية.
- يعود السبب الرئيسي للنزاع على الموارد الطبيعية إلى ندرة ثلث الموارد وزيادة الطلب عليها نتيجة النمو السكاني والاقتصادي.
- يشتد النزاع على الموارد المائية بسبب زيادة الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة مثل الشرب والري والصناعة.
- قد تتفاقم التوترات المائية بين الدول والمجتمعات نتيجة لتغير المناخ وشح المياه وسوء إدارة الموارد المائية.

[1]- J, D. Petersem-petman. j. c. Veilleux & a.t worlf. international water conffict and cooperation; challenges and opporunittes. water international, vol, 42.no.02-2017,p03.

– النزاع المائي في العالم هو مشكلة تتصاعد مع مرور الوقت وتعود أسبابه إلى عدة عوامل بما في ذلك زيادة عدد السكان.

– تتنوع النزاعات المائية بدءا من النزاعات الإقليمية بين الدول على حصص المياه من الأنهار وصولا إلى النزاعات الداخلية فيما يتعلق بتوزيع المياه بين القطاعات المختلفة.

– من أبرز النزاعات المائية نزاع نهر النيل والنزاع في الشرق الأوسط: دجلة والفرات ونهر الأردن وإسرائيل.

الفصل الثاني

الجغرافيا السياسية لحوض النـــيل

تمهيد:

لقد جاء في القاموس الفرنسيLarousse أن ما يقصد بالجيوبوليتيك هو دراسة العلاقات الموجودة بين الدول وسياساتها والمعطيات التي تحدد مدة العلاقات ويعني الجيوبوليتيك رسم السياسة القومية طبقا للحقائق الجغرافية ومن ذلك أن الدول المعاصرة ملزمة بشكل أو بآخر بتنسيق واستعمال ثرواتها الطبيعية وقواها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لتحقيق المصلحة القومية باعتبارها أن مصلحة الدولة متغيرة وفقا لعوامل التاريخ والجغرافيا وانطلاقا من فكرة المجال الحيوي التي تعتبر أكثر النظريات التي وجدت تطبيقا واسعا ولها ارتباط مباشر بموضوع المياه ذلك أن القانون المتعلق بنمو الدولة خارج حدودها السياسية يشير إلى أن الأنهار والسواحل والأقاليم الغنية بالموارد الطبيعية على اختلاف أنواعها هي الأبعاد الجيوسياسية للمشاكل التي تعترض الدول ومنها مشكلة مياه حوض النيل.

ويغطي هذا المجمع المائي حوالي ثلاثة مليون كلم^2 مقسم على 11 دولة مع حوالي 174 مليون ساكن سنة 2019 ويميز هذا الحوض بوجود تقابل بين دولتي المصب والمنبع للحوض، وبهذه المعطيات يعتبر حوض النيل مثال كلاسيكي واضح لجيوبوليتيك المياه ولتباين العلاقة بين المياه والنزاعات والأمن.

المبحث الأول: مفهوم حوض النيل، منابعه وروافده الجغرافية

المطلب الأول: مفهوم حوض النيل وخصائصه:

تحظى الأنهار الدولية بأهمية كبيرة خاصة في الوقت الحاضر، فقد ارتبط مفهوم النهر بعدة موضوعات قانونية هامة، مثل السيادة على الموارد الطبيعية للدولة وطبيعة هذه السيادة عند الحديث عن الموارد الطبيعية المشتركة بين عدة دول، ومنها أيضا القواعد والمبادئ المنظمة لاستخدام المياه الدولية العذبة وإساءة استخدامها ما من شأنه أن يحدث ضرر لباقي دول الحوض أو المجرى المائي مما يترتب على ذلك مسؤولية دولية فكل تلك الإشكاليات القانونية تعطي لنا تعريف للأنهار الدولية وتميزه عن الأنهار الوطنية.[1]

فالأنهار الدولية هي الأنهار التي تفصل أو تجتاز أقاليم دولتين أو أكثر، وتباشر كل دولة سيادتها على الجزء الخاص بها من النهر الذي يجتاز إقليمها، ولكنها تتقيد بأن تراعي مصالح الدول الأخرى التي يجري في إقليمها النهر، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالانتفاع المشترك للمياه للأغراض الزراعية والصناعية والملاحة النهرية والدولية.

إن نهر النيل هو الأطول بين الأنهار الدولية إذ بلغ طوله ما يقارب 6700 كلم ومساحة حوضه حوالي 2900000 كلم^2، بما يعادل عشر مساحة القارة الإفريقية.[2]

ويعد من أهم الأنهار على الإطلاق، حيث يعتمد على مياهه أحد عشر (11) دولة، هم: « مصر، السودان، إثيوبيا، إريتيريا، كينيا، بورندي، الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا وأوغندا». ويمثل هذا النهر المورد الرئيسي لغالبية دول الحوض، حيث ينساب إلى جهة الشمال. له رافدان رئيسيان وهما النيل الأزرق والنيل الأبيض. يتسع النيل الأبيض من البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، أبعد مصدر يوجد في جنوب رواندا، ويجري من شمال تنزانيا إلى

[1]– تسعديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية ودول حوض النيل، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، بن عكنون 2014, ص 09.

[2]– محمود محمد محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط1. مصر، المكتبة الأكاديمية، 1998. ص 17.

بحيرة فيكتوريا إلى أوغندا ثم جنوب السودان. في حين أن النيل الأزرق يبدأ من بحيرة " ثانا " في إثيوبيا ثم يجري إلى السودان من الجنوب الشرقي ثم يجتمع النهران بالقرب من العاصمة السودانية الخرطوم، ويصب في البحر الأبيض المتوسط. [1]

وينفرد نهر النيل عن بقية الأنهار بتاريخه الطويل والحافل بالاهتمامات السكانية من حوله، وباستخدام موارد مياهه حيث يجري في أقاليم تتصف بالشح أو القدرة المائية، مع اعتماد السكان من حوله على مائه بشكل مباشر وأساسي، عكس نهري الكونغو والأمازون التي تجري في أقاليم غنية بالأمطار.[2]

يعد نهر النيل متفردا جيولوجيا، جغرافيا، تاريخيا وحضاريا، كما أنه يعتبر من أحدث أنهار القارة الإفريقية من حيث النشأة الجيولوجية ويخالف في اتجاهه كل أنهارها، فهو يتجه طوليا من الجنوب إلى الشمال بينما الأخرى كلها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب عامة، كما أنه معاكس في اتجاهه هذا لكل أنهار العالم المدارية فهو يتبع من الجنوب في نصف الكرة الجنوبية، ويتجه شمالا ليصب في البحر المتوسط في نصف الكرة الشمالي.

يجتاز حوض النيل 35 درجة عرض من منابعه حتى مصبه ولا يشاطره في الامتداد نهر آخر في العالم من حيث درجات العرض وهو النهر الوحيد الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب في شبه استقامة من المنطقة الاستوائية حتى المنطقة المعتدلة الدافئة حيث يلتزم في جريانه الاتجاه الشمالي دائما.

[1]– أسامة محمد الحسين، نهر النيل وحلف سد النهضة، القاهرة، شركة سكرين لايف، 2015. ص 528.

[2]– عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع على منطقة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006. ص 63.

يمر النيل بست (06) مناطق جغرافية مختلفة وهي المنطقة الاستوائية، والمنطقة الشبه الاستوائية، والمنطقة المدارية الموسمية، والمنطقة الشبه الموسمية، والمنطقة الصحراوية الحارة، والمنطقة المعتدلة الدافئة، حيث ينتهي في البحر المتوسط كأطول نهر دولي.[1]

ويبلغ معدل تساقط الأمطار على النهر حوالي 1600 مليار م^3، وما يجري من مجراه 7300 مليار م^3، ومتوسط الإيرادات عند أسوان 84 مليار م^3، غير أن هذا الطول وعبور المناخات المختلفة جعل نهر النيل من أقل الأنهار العالمية تدفقا للمياه في مجراه، حيث لا يتجاوز 7% من الأمطار الكثيفة التي تتساقط في حوضه.[2]

خصائص حوض النيل:

يتسم نهر النيل ببعض الخصائص التي تجعل منه موردا استراتيجيا نذكر منها:

– يلزم نهر النيل في جريانه اتجاه الشمال باستمرار لا يناظره أي نهر في العالم.

– تقل الطاقة التصريفية لنهر النيل كلما اتجهنا نحو المصب عكس الأنهار الأخرى مما يجعله أكثر حيوية من منابعه إلى مصبه وتحظى دول المنبع والأجزاء الوسطى منه بنصيب أوفر من الأمطار مما يقلل في درجة اعتمادها على مياه النهر عكس دول المصب التي تتميز ببيئة صحراوية جافة.

– يمر مجرى النيل على حوالي 35 دائرة عرض، فهو ينبع من وسط إفريقيا، يرفده نهر (كاجيرا)، الذي ينبع من جنوب خط الاستواء لحوالي 4 درجات عرض، كما يصب في البحر المتوسط عند دائرة العرض 31 شمالا، مما يجعله يتجول بين أقطار متباينة المناخ متنوعة في غطائها النباتي.

[1] – مغاوري شحاتة دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، ط1. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2012. ص 41.

[2] – توفيق محمد جاب الله، نهر النيل وأمن مصر القومي، ط1. القاهرة، دار النهضة العربية، 2015. ص 19.

الشكل رقم 01: مجرى نهر النيل.

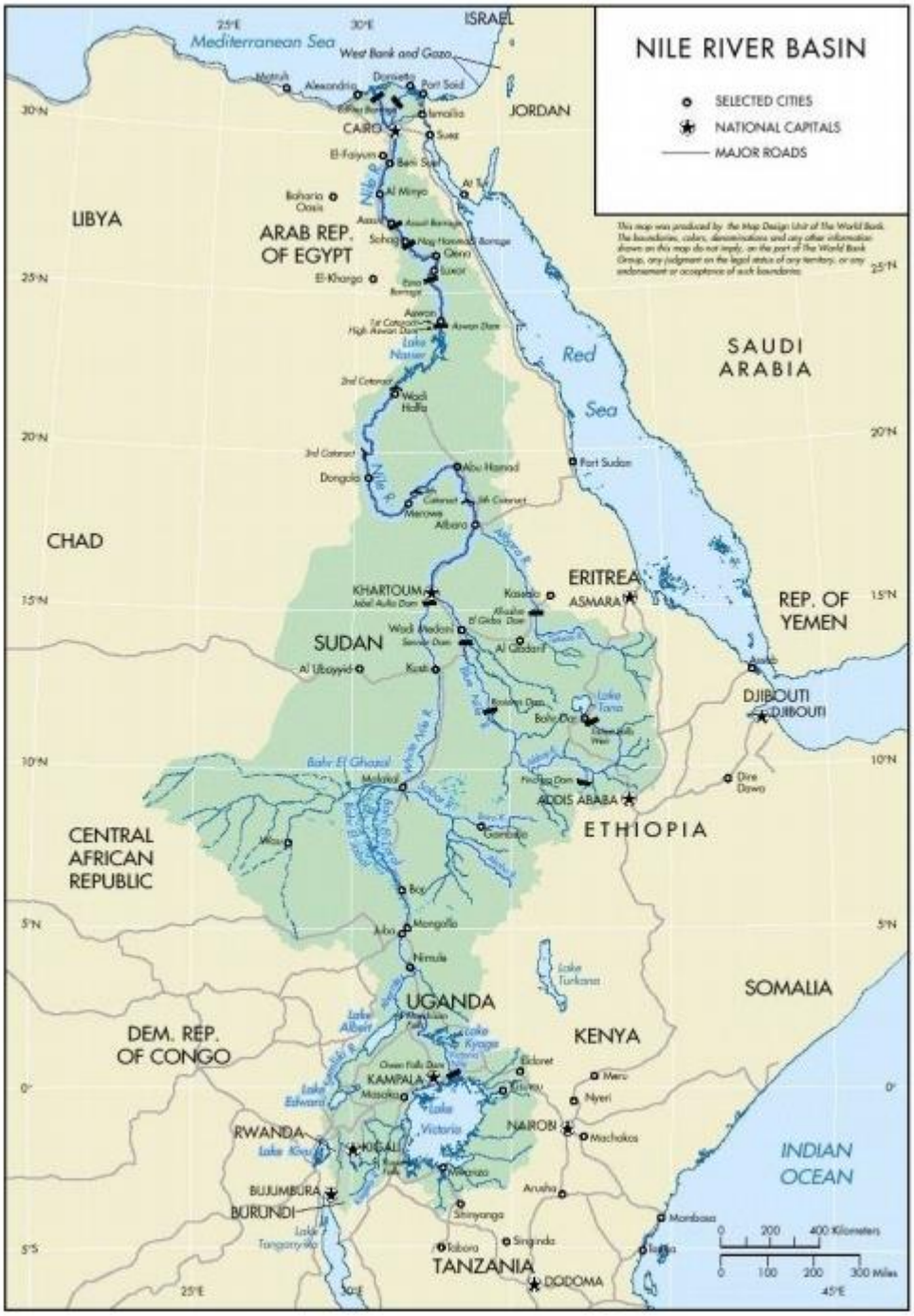

المصدر: http;//nilehome.blogspot.com، في يوم 26-04-2023، على الساعة 14:00.

- يبلغ تصريف نهر النيل حوالي 85 مليار م^3 سنويا يأتي معظمها من الأمطار الموسمية على الهضبة الجبلية، حيث يعتبر النيل الأزرق والسوباط من الروافد النشطة الهامة خلال فصل

الأمطار الموسمية بداية من نهاية الصيف بينما لا تؤوده منابعه الاستوائية بأكثر من 14% من مياهه من خلال النيل الأبيض الذي يلتقي بالأزرق عند الخرطوم[1].

– توجد منابع النيل في ثلاثة قطاعات هي: القطاع الجنوبي وبضم بحيرة فيكتوريا وتشترك فيها كل من تنزانيا، أوغندا، وكينيا، كما يوجد نهر كاجيرا في بوراندين ورواندا وبحيرة إدوارد، وألبيرت ونهر السمليكي، وهي مشتركة بين أوغندا والكونغو.

أما القطاع الشرقي ففيه تنفرد إثيوبيا بالمنابع الموسمية بنهر النيل ضمن أراضيها، أما القطاع الغربي تنفرد السودان بوجود خط تقسيم المياه[2].

المطلب الثاني: المنابع والروافد الجغرافية لحوض النيل:

تشترك في مياه حوض النيل العديد من المنابع أو المصادر التي تشكل ثلاثة أحواض رئيسية يتمثل فيما يلي:

1– حوض الهضبة الاستوائية:

تقع هذه الهضبة في الجزء الجنوبي من الحوض وتقع داخل حدود كينيا، أوغندا، تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وتتكون من مجموعة من البحيرات والأنهار والروافد، هي بحيرة فيكتوريا وبحيرة ألبرت وبحيرة أموارد وبحيرة تنزانيا وبحيرة كيفوا.

يحتل حوض الهضبة الاستوائية أكثر المصادر انتظاما في إمداد النيل بالمياه على مدار العام خاصة في فصل الجفاف، ويبلغ المتوسط السنوي للمياه الواردة منه عند سد أسوان نحو 13 مليار م^3، سنويا ويتكون هذا القسم من الأجزاء الطبيعية التالية.[3]

أ– بحيرة فيكتوريا: وتسمى أيضا بحيرة نيانز أو كربوي، تعد ثاني أكبر بحيرة استوائية في العالم تبلغ مساحتها 68870 كلم^2، وهي إحدى البحيرات العظمى الإفريقية التي تطل عليها ثلاثة

[1] – يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، جغرافيا واد النيل. القاهرة، شركة ناس للطباعة، 2010. ص13.

[2] – إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، ط1. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012. ص47.

[3] – ليلي كرفاح، مرجع سابق. ص 101.

دول: كينيا، أوغندا، وتنزانيا، كما يبلغ حجم المياه لها 1700 مليار متر مكعب، ويتراوح عمق المياه بين 46–80م، كما يبلغ طول سواحلها في الدول الثلاثة التي تطل بها 3640 كلم، مساحة حوض الأنهار التي تصب في البحيرات نحو 193 ألف كلم، وتضم البحيرات الجديدة من الجزر الكبيرة والصغيرة.[1] وأشهرها جزيرة سيسي أو كالانجا وبوفوما بالإضافة إلى الكثير من الجزر الصغيرة. ويعتبر نهر كاجيرا kagera، أحد الروافد الأساسية لنهر النيل ومن أكثر الجداول التي تصب في بحيرة فيكتوريا في وسط إفريقيا، كما نجد نهر روفيرونزا rovironza الرافد العلوي لنهر كاجيرا، وينبع أيضا من بورندي ويلتحم معه في تنزانيا، ويعتبر الحد الأقصى في الجنوب لنهر النيل.

ب– بحيرة كيوجا: تختلف طبيعة هذه البحيرة عن بحيرة فيكتوريا في كونها محاطة من جميع جوانبها بمساحات كبيرة من المستنقعات وتقدر مساحة البحيرة نفسها حوالي 1760 كلم^2، مساحة المياه حولها حوالي 3020 كلم^2، ومساحة الحوض المجمع للأمطار لنيل فيكتوريا وبحيرة كيوجا 75 ألف كلم^2 – أنظر الشكل رقم 01.

ج– البحيرات الأخدودية الألبرتية: وتقع وسط الأخدود الغربي إذ تتصل هذه البحيرات عن طريق البحر السمليكي، تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كلم^2، ويبلغ ارتفاعه نحو 6200 م تقريبا فوق سطح البحر وينبع منها النيل الأبيض والذي يمتد اسمه إلى بحر الجبل في السودان[2].

د– بحيرة إدوارد أمين دادا: تقع جنوب دائرة الاستواء مباشرة وترتفع على سطح البحر 926م، فهي أق ارتفاعا من فيكتوريا وتحتل منها نحو ثلاثة أرباع من مساحتها في جمهورية الكونغو، كما تتمتع المنطقة بمجموعة كبيرة من البحيرات الصغيرة ذات الأهمية الاقتصادية.

---

[1]– ليلي لعجال، الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول الغرب الإفريقي، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة. 2018. ص 21.

[2]– "برنامج الأمن الغذائي العربي، الموارد الطبيعية، جامعة الدول العربية"، المنطقة العربية للتنمية الزراعية، ج2، الخرطوم، 1986. ص 33.

و- نهر السمليكي: يعد نهر السمليكي الرابط بين بحيرتي إدوارد وألبرت بطول 250 كلم، ويصل الفارق بين المنسوب نحو 295 متر مكعب.

ونظرا لأن النهر ينبع من الكونغو فقد جاءت معاهدات الحكومة البريطانية ودول الكونغو، تنص على التزام هذا الأخير بعدم إقامة أي سدود أو مشروع مائي من شأنها منع تدفق المياه.[1]

2- حوض بحر الغزال:

يقع في الجزء الغربي من السودان يبلغ إيراده 15 مليار متر مكعب، تفقد بأكملها في منطقة المستنقعات ولا تمد حوض النيل سوى 0.5 متر مكعب، ويتكون من البحار الصغيرة وهي بحر الزراق، بحر العرب، بحر لول، بحر السويد، بحر بونجو.[2]

أ- حوض بحر الجبل: تسري مياه نهر ألبرت اتجاه الشمال وتدخل إلى الأراضي السودانية، فيتحول اسمه إلى بحر الجبل، وتنتشر مياهه على مسافة كبيرة، نظرا لقلة الانحدار، حيث تنتشر المستنقعات ويبلغ إجمالي التعريف السنوي لبحر الجبل حوالي 30 مليار متر مكعب، ويفقد فيها حوالي نصف الإرادة من المياه بالتبخر والتسرب، ومن هذا كان التفكير في شق قناة جونجلي لإنقاذ قدر من فاقد المياه مقداره أربعة مليارات متر مكعب، لصالح مصر والسودان.

ب- النيل الأبيض: أو نيل فيكتوريا نظرا لخروجه من بحيرة فيكتوريا بأوغندا، ويعرف كذلك باسم نيل ألبرت اعتبارا لخروجه من بحيرة ألبرت يبغ طول مجرى النيل الأبيض من نقطة التقائه بالسوباط حتى الخرطوم نحو 844 كلم، ويبلغ تصريفه نحو 28 مليار م^2 سنويا وله مصدران من المياه مصدر جيشي صيفي، ومصدر استوائي دائم من هضبة البحيرات.[3]

---

[1]- إبراهيم علي غانم، أمن مصر المائي: جغرافيا، هيدرولوجيا، قانونيان وسياسيا، ط1. القاهرة، مكتب جريدة الورود، 2016. ص 35.

[2]- مغاري شحاتة ذياب، مرجع سابق. ص 54.

[3]- عادل محمد العضاينة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام، ط1. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005. ص 62.

3- حوض الهضبة الإثيوبية:

تمثل أهم منابع النيل، إذ تمد النيل عند أسوان بنحو 75% من متوسط الإيرادات السنوي للمياه لذلك فإن إثيوبيا تشكل أهمية كبيرة للأمن المائي المصري، وهذه الهضبة تتكون بدورها من ثلاثة أحواض صغرى رئيسية هي حوض السوباط، حوض النيل الأزرق، حوض نهر عطرية.[1]

أ- نهر السوباط: يعتبر أهم مصادر المياه بالنسبة لنهر النيل الأبيض يستمد مياهه من ثلاثة روافد رئيسية تختلف درجة أهميتها فيما يتعلق بالمصادر المائية فمنها ما ينبع من هضبة الحبشة، ومنها من هضبة البحيرات الاستوائية، وهو يمتد على مسافة 300 كلم إلى غاية أن يلتقي بالنيل الأبيض.[2]

ب- النيل الأزرق: ويشمل عدة أحواض فرعية لروافد مثل حوض نهر (الرهد) وحوض نهر (ديديا) يبلغ مجرى طول النيل الأزرق نحو 1622 كلم، ويزداد تدفقا عند الروميرص إلى 50.1 مليار م^3 سنويا. ويصل إلى الخرطوم بمتوسط تصريف يبلغ 50 مليار م^3 سنويا مساهما بذلك بنحو 59 إلى 64 % من مياه النيل.[3]

د- الحوض الأدنى لحوض نهر النيل: يعرف بنهر النيل الرئيسي بعد التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض في شمال الخرطوم حتى في مصبه في البحر الأبيض المتوسط حيث يبلغ طوله 3065 كلم، ويتفرع النيل إلى فرعين في دلتا ودمياط ورشيد، ويبلغ طول الفرع نحو 325 م أين أقيم عليها قناطر الدلتا.[4]

---

[1]- محمد أحمد السمراني، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، ط1. بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012. ص62.

[2] - عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا حوض النيل، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999. ص 70.

[3]- ابراهيم علي غانم، مرجع سابق. ص 80.

[4]- محمد نصر الدين علام وآخرون، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2012. ص 39.

الشكل رقم 02: خريطة توضح نهر النيل من المنبع إلى المصب.

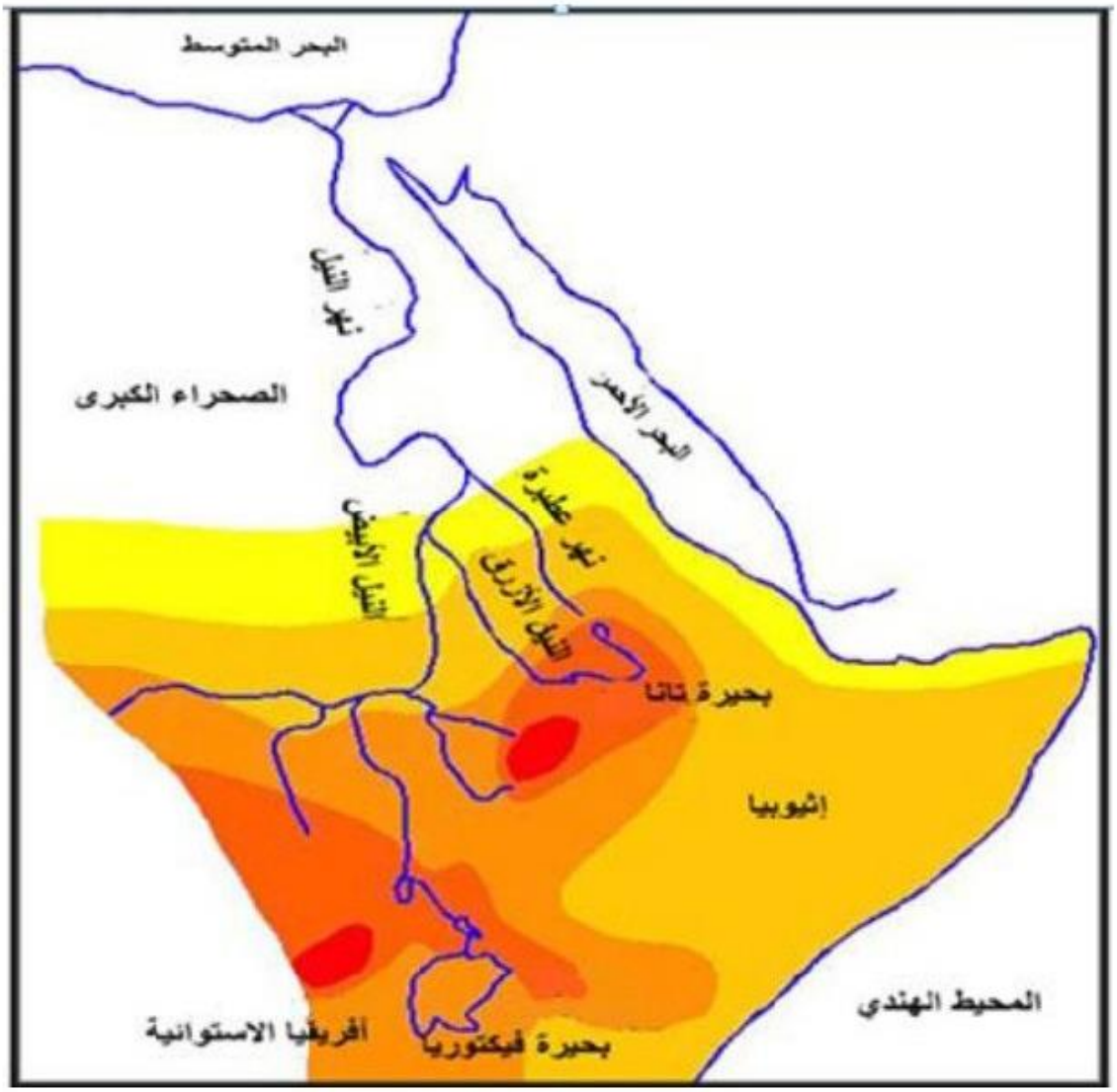

المصدر: الرابط الإلكتروني http;//www.moqatel.com

المبحث الثاني: دول حوض النيل

المطلب الأول: دول حوض النيل ودرجة اعتمادها على المياه

1- دول المصب:

- السودان:

مساحة الزراعة المروية في السودان تبلغ 1.26 مليون هكتار أي 2.449 مليون خزان، وتستخدم 16 مليون متر مكعب سنويا، فالسودان يحتفظ بأراضي زراعية شاسعة صالحة للاستعمال إلا أن عدم توفير البنية التحتية هو العائق الأكبر. أما بالنسبة للمشاريع السودانية على النيل منها "خزان ستار" أنشئ عام 1855 على النيل الأزرق بغرض زراعة القطن بمنطقة الجزيرة. وخزان "جبل أولياء" والذي أنشئ عام 1937 على النيل الأبيض بغرض تخزين 3500 مليار متر مكعب، وبعد إنشاء السد العالي بمصر قامت الحكومة المصرية بتسليمه للسودان وأصبح خزانا سودانيا عام 1977، وأيضا مشروع خزان الروميرصن الذي أنشئ عام 1996 لتخزين 3 مليار متر مكعب.[1]

- مصر:

تقع مصر في أقصى الشمال الشرقي بين خطي عرض (30-22 و30-31) درجة شرقا، تبلغ مساحتها الزراعية المروية في مصر 3 مليون هكتار، ويستخدم 62 مليون متر مكعب سنويا وتعتمد مصر على مياه النيل حيث أن 35% من القوى العاملة تعتمد على الزراعة وتسعى مصر للتخطيط لري أجزاء من الصحراء الغربية والشرقية باستغلال مياه النيل وفق اتفاقية الاستغلال الكامل لمياه النيل المزمع تنفيذها في الأحباس العليا لحوض النيل، وتعتبر ذات أهمية كبيرة لخطتها الشاملة المستقبلية. وفق التقديرات المتاحة فإن مصر ستكون في حاجة

[1] - نجلاء الطيب خالد، النزاع بين دول حوض النيل على ضوء اتفاقيتي مياه النيل 1959 وعتبتي 2010، مذكرة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية في العلوم الإدارية والسياسية، ماي 2015. ص 29.

لحوالي 79 بليون متر مكعب عام 2010 من المياه إذا استمر فقط في ري المساحات المزروعة عام 1986 وكذلك أوضحت وكالة التنمية الدولية للولايات المتحدة (USAID) في خطة عمل الموارد للشرق الأوسط بأن مصر التي بدأت في استعمال أكثر من نصيبها من مياه النيل يتوقع أن تواجه نقصا في احتياجاتها من المياه تقدر بحوالي 16-30% من نصيبها بنهاية هذا القرن.[1]

2- دول المنبع:

- إثيوبيا:

تقع إثيوبيا في شرق إفريقيا بين خطي (4-18) درجة شمالا وبين خطي طول (38-43) شرقا، تبلغ مساحتها 127127 كلم^2، وهي من الدول الحبيسة يجاورها كل من إريتيريا من الشمال، والسودان من الغرب، وكينيا من الجنوب الغربي، والصومال جنوبا، والجنوب الشرقي جيبوتي[2].

فقد شهدت إثيوبيا دورات المجاعة في القرن الثالث عشر، التي أودت بحياة مئات الآلاف من المدنيين بسبب المجاعات، لذا فإن الحكومة الإثيوبية ألزمت نفسها بتوسيع الرقعة المروية لتشمل هذا الإقليم وذلك بهدف تقليل أثر دورات الجفاف، ويبلغ إجمالي الموارد المائية المتاحة لإثيوبيا حوالي 150 مليار متر مكعب، وفق إحصائيات عام 2001 كلها من المصادر التقليدية المتجددة وهي موزعة على النحو التالي:

[1]- يوسف آدم محمد، أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2019. ص 42.

[2]- أحمد المنتصر حيدر أحمد العقيلي، الأمن الغذائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية. الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2012. ص 114.

40 مليار متر مكعب من مياه الأمطار التي تسقط على أنحاء متعددة في المرتفعات والمنخفضات ويبلغ معدل هطولها 100 ملم على الأقل و20 مليار متر مكعب عبارة عن مياه جوفية، و90 مليار م^2 من مياه الأمطار بما فيها نهر النيل[1].

- كينيا:

تقع كينيا شرق إفريقيا بين خطي عرض (5 درجات شمالا-45 جنوبا) وبين خطي طول (25-40) درجة شرقا وتبلغ مساحتها 572.650 كلم^2، ولها ساحل على المحيط الهندي بطول 536 كلم يمثل حدودها الجنوبية الشرقية 80% من مساحتها تعتبر جافة أو شبه جافة ولهذا فإن إمكانيتها محدودة في الزراعة المطرية وبالتالي فإن البديل هو تطوير الزراعة المروية، هذا مع العلم أن 48% من مياه كينيا تجد طريقها إلى بحيرة فيكتوريا والتي تمثل مساحتها 08% من مساحتها، كما أن كينيا ظلت تعاني من دورات جفاف في فترة تراوحت بين 7-10 سنوات، فالموارد المائية المتاحة لكينيا تبلغ 22 مليار متر مكعب كلها من المصادر التقليدية المتجددة وهي موزعة كالآتي، 15 مليار متر مكعب من مياه الأمطار التي تهطل خلال موسم مطري يمتد ليعطي 13% من مساحة كينيا ، خاصة في المناطق المتاخمة لبحيرة فيكتوريا كما أن لديها ثاني أعلى معدل نمو للخضر، و ثاني دولة بعد مصر من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي[2].

- تنزانيا:

تقع تنزانيا شرق إفريقيا بين خطي عرض (1-12) درجة جنوبا، وخطي طول (19-41) درجة شرقا، وتبلغ مساحتها 945087 كلم^2، ولديها ساحل بطول 1424 كلم يطل على المحيط الهندي وهي اتحاد بين دولة تنجانيقا وجزيرة زنجبار ويلاحظ أن مجمع حوض بحيرة فيكتوريا

[1]- محمود عبد الرحمان أبو سديرة، استخدامات إثيوبيا لمياه النيل وأثره على الموارد المائية لمصر، المجلد 2، القاهرة، 28-11-1994، ص 284.
[2]- يوسف آدم محمد، مرجع سابق. ص 49.

بتنزانيا يظل جافا لمدة ثمانية شهور في العام ولهذا فهي تسعى لتطوير الزراعة المروية عند بحيرة فيكتوريا ويبلغ إجمالي المياه المتاحة 79 مليار م^3 كلها من المصادر التقليدية.

- أوغندا:

يبلغ عدد سكان أوغندا 18 مليون نسمة 90% يقطنون في الأرياف ويعتمدون على الزراعة، كما تبلغ نسبة مساهمة الزراعة في الاقتصاد القومي 67%، لكن الزراعة تعتمد الآن على الأمطار إلا أن الحكومة الأوغندية تؤمن بأن التنمية المستدامة لا تحقق دون تطوير العمل الزراعي بما فيه الري.

ورغم تركيزها على التوليد الكهربائي من المساقط إلا أنها ستلجأ لمياه النيل لري مساحات من أراضيها الزراعية وتبلغ موارد أوغندا المائية 93 مليار م^3.

- إريتيريا:

هي دولة حديثة التكوين نالت استقلالها عام 1993 بموجب الاستفتاء الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة، تبلغ مساحتها 93673 كلم^2، تختلف معدلات هطول الأمطار في إريتيريا من إقليم لآخر حيث تبلغ أعلاها في إقليم (مجري) بجنوب شرق الهضبة الإريتيرية من إقليم لآخر تشمل 100 ملم في السنة ويتراجع هذا المعدل إلى حوالي 625 ملم في السنة في المرتفعات الشمالية في السهل الساحلي، وفي المناطق الغربية حيث تتوفر مساحات شاسعة في الأراضي الملاحية.

الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها من المساقط المائية تظل هي الطاقة التي تناسب بلدا كإيرتيريا، حيث توفرت طبيعتها الجبلية لإقامة سدود بأحجام مختلفة من أجل توليد الطاقة الكهربائية.[1]

- بورندي:

[1]- أحمد منتصر حيدر أحمد العقيلي، مرجع سابق. ص 255.

93% من سكان بورندي يقطنون الأرياف ويعتمدون على الزراعة كم أن معدل نمو الخضر يبلغ 8.3% سنويا وتعتمد الزراعة بشكل أساسي على الأمطار وتسعى بورندي لاستصلاح المستنقعات من أجل تطوير الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

- رواندا:

تقع بين خطي عرض (02-3.5) درجة جنوبا، وبين خطي طول (28-30) درجة شرقا، ومساحتها 9834 كلم^2، وهي من الدول الحبيسة بالقارة.

تبلغ مساحتها 26 ألف كلم^2، وكثافة السكان تصل إلى 200 نسمة للكيلومتر المربع، كذلك تعتبر رواندا من الدول الأكثر كثافة سكانية لدول حوض النيل، و93% من سكانها يعيشون في الأرياف ويعتمدون على الزراعة والتي تساهم في الاقتصاد القومي بحوالي 43%.[1]

- الكونغو الديمقراطية:

تقع في وسط القارة الإفريقية بين خطي عرض 50 شمالا و 13 درجة جنوبا وخطي طول (11 و30) درجة شرقا، وتبلغ مساحتها 2.345.420 كلم^2، وتعتبر الكونغو ثاني أكبر دولة في حوض النيل من حيث المساحة وثالث دولة من حيث التعداد السكاني أما مائيا فهي تحتضن بحيرة " مويوتو سيسكو " و ألبرت " والتي في حالة إقامة سد عليها ستزيد من تدفق مياه النيل إلى الشمال فضلا عن وجود شلالات أنيانجا وهي أكبر شلالات في العالم ويمكن استغلالها لإنتاج كميات ضخمة من الطاقة الكهرومائية، تبلغ 50 ألف ميغا واط والتي يمكن أن تصدر لدول الحوض الأخرى وللخارج[2].

[1]- نجلاء الطيب خالد، مرجع سابق. ص 32.

[2]- يوسف آدم محمد، مرجع سابق. ص 50.

- دولة جنوب السودان:

تضم 5% من مساحة حوض النيل، وتعتبر من أهم مصادر النيل الاستوائية حيث يصل تساقط الأمطار في هذه المنطقة إلى ما يقارب 700 ملم في السنة مما يؤدي إلى تشكل أنهار دائمة وموسمية.[1]

الشكل رقم 03: دول حوض النيل

المصدر: http//:gharbiaonline.comreport2859detault.aspx مطلع عليه يوم: 2023/04/28

[1]- عبد العزيز خالد فضل الله، مياه النيل حسابات الأرض والسياسية، ط1. الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة. ص 114.

المطلب الثاني: درجة اعتماد الدول على مياه حوض النيل:

يبلغ عدد سكان حوض النيل مجتمعة حسب إحصاء عام 2009 نحو 415.6 مليون نسمة يشكلون نسبة 6.2% من جملة سكان العالم البالغ 6.7 مليار نسمة ومن المتوقع أن يصل العدد إلى 500 مليون نسمة بحلول 2025، الأمر الذي يعني ازدياد الحاجة إلى المياه بمعدلات متسارعة للغاية في ظل ثبات الموارد المتاحة مما يولد أسباب حقيقية للصراع ما لم يتم التوافق على كيفية توزيع مياهه.[1]

وشهد نهر النيل أكبر أنهار إفريقيا والعالم فترة صعبة في تاريخه لم تنته إلا بهطول الأمطار بغزارة عام 1988 على الهضبة الإثيوبية. وبسبب ذلك استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان بأهمية هذا المتغير الحاسم في إطار الأمن القومي، أكد تقرير الحقائق finding mission fact الذي أنجزه برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة حول دول حوض النيل في جويلية 1989، إلى أن مصر والسودان سوف يواجهان عجزا في الكمية المتاحة لهما عام 2010 يقدر بـ 4.8 مليار متر مكعب من المياه، وأكد التقرير إلى أن كل دول حوض النيل سوف تحتاج إلى ما يقارب 10 مليار م^3، منهم المياه الإضافية وأنه يجب توفير هذه الكمية لمواجهة احتياجات التنمية الشاملة لهذه الدول خلال العقدين القادمين التي تلبي حاجيات الإنسان في الحياة والتنمية، إلا أن المعروف من أن المياه التي تغذيه من الأمطار قد بدأت تقل كما أن الطلب بدأ يزداد.

وينصرف تحليل الوضع المائي لدول حوض النيل إلى التركيز على الميزان المائي لكل دولة على انفراد من دول النيل.[2]

[1]- يوسف آدم محمد، مرجع سابق. ص 51.

[2]- ليلى لعجال، مرجع سابق. ص 39.

1- دول المصب ودرجة اعتمادها على مياه النيل:

- **درجة اعتماد مصر على مياه النيل:**

يعد النيل من أهم المصادر المائية الرئيسية لمصر لأنه يزودها بما يزيد عن 95% من إجمالي ميزانيتها المائية، ويتميز الوضع المائي المصري بخاصيتين: الأولى تكمن في اعتبار مصر الدولة الوحيدة التي تخضع كل مساحتها لنظام الري، أما الخاصية الثانية يميزها النيل باعتباره المصدر الرئيسي للمياه، فهو المورد الأساسي، حيث تبلغ حصة مصر من المياه 55.5 مليار متر مكعب سنويا، يستخدم منها حوالي 49.5 مليار متر مكعب في الري والشرب والصناعة ويخزن الباقي في بحيرة ناصر ومع انتهاء مشروع قناة جونجلي جنوب السودان ارتفعت حصة مصر بـ 2 مليار متر مكعب سنويا.

حيث تعتمد مصر من الحصول على حصتها السنوية من المخزون في بحيرة ناصر والسد العالي، إذ تقدر سعة التخزين بحوالي 164 مليار متر مكعب عند أعلى مناسب التخزين منها 90 مليار متر مكعب للتخزين الذي يمكِّن مصر من الحصول على حصتها السنوية في مياه النيل.

- **درجة اعتماد السودان على مياه النيل:**

تنوعت الموارد المائية المتاحة للسودان وفقا للاتفاقيات الخاصة بحوض النيل، والتي كانت سنة 1959 من النيل الأزرق حوالي 18.5 مليار م^3، وينحصر النيل الأزرق في موارده المائية إلى أقل من 28 مليار متر مكعب بين شهر أكتوبر وجوان، كما تقدر المساهمة السنوية لكل من النيل الأزرق والأبيض عند الخرطوم بحوالي 54 مليار متر مكعب، و27 مليار متر مكعب على التوالي مع العلم أن إيراد النيل الأبيض يأتي أغلبه من السوباط أما نهر عطيرة

فتقدر مساهمته بـ 12 مليار متر مكعب.[1] وفي سنة 2020 ارتفعت إلى حوالي 38 مليار م^3 منها 22.5 مليار متر مكعب للري و67% من مجموعة الاستخدامات و9% لمياه الشرب.

2- دول المنبع ودرجة اعتمادها على المياه:

- درجة اعتماد إثيوبيا على مياه النيل:

تعتبر إثيوبيا مصدر لا ينضب من المياه في إفريقيا، حيث يخترق أراضيها أربعة عشر حوضا مائيا، إذ تمثل مساحة حوض النيل فيها ما يعادل 25% من إجمالي المساحة الكلية لإثيوبيا، تمثل 30%من الموارد المائية، ويساهم في إيراده المائي الكلي بنحو 80% أي نحو 70.5 مليار متر مكعب سنويا، وتشير التقديرات بأن مشروعات إثيوبيا الزراعية المروية وإنتاج الطاقة تحتاج إلى 7 مليار متر مكعب من الماء على الرغم من أن إثيوبيا تساهم بـ 86% من مياه النيل فإنها لا تستخدم أكثر من 0.6 مليار متر مكعب أي ما يعادل 600 مليون متر مكعب ، وهذا ما أثر على تعرضها لموجات جفاف في بعض المناطق لأن الإشكالية في أن الاتفاقيات التاريخية الموروثة (1929-1959) فرضت على إثيوبيا الامتناع عن تأسيس أي مشروع مائي في أعالي النيل لأنها تؤثر سلبا على تناقص المياه نحو المصب دون موافقة الدولة المصرية، الأمر الذي أسهم في زيادة التوتر في العلاقات المائية بين كل من مصر وإثيوبيا.

- درجة اعتماد كينيا على مياه النيل:

قدرت احتياجات كينيا للمياه بمليار متر مكعب موزعة على الشرب والزراعة التكميلية، حيث قدرت الخطة الكينية احتياجات مياه الشرب بحوالي 142 مليار متر مكعب من المياه بحلول عام 2000، وازدادت لتصل إلى مليار متر مكعب عام 2010.

[1]- أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل، إشكالية التنمية والاستقرار. القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2011. ص66.

وتعتبر كينيا من أول الدول والدولة الوحيدة في الهضبة الاستوائية التي درست خطتها القومية لاستخدام المياه، والتي أعدتاه سنة 2010 بمساعدة الحكومة اليابانية عام 1992 من أجل وضع مشروعان لاستغلال الموارد المائية فإنها تبقي الدولة الوحيدة من الدول الثمانية التي تعاني عجز مائي خفيف. [1]

- درجة اعتماد الكونغو الديمقراطية على مياه النيل:

يعتبر نهر الكونغو من أطول الأنهار في القارة الإفريقية بعد نهر النيل غير أنه الأكبر من حيث المساحة والأغرق من حيث التصريف إذ يبلغ إيراده المائي نحو 41 ألف متر مكعب، وبذلك يبلغ إيراده السنوي 1260 مليار م^3، ولا توجد لديها أصلا اهتمامات بموارد نهر النيل.[2]

- درجة اعتماد تنزانيا على مياه النيل:

بلغت بحيرة فيكتوريا الواقعة داخل أراضيها نحو 50% حيث طالبت تنزانيا بإقامة مشاريع لاستغلال البحيرة وروافدها مثل نهر كاجير وإقامة محطات لضخ المياه من الخليج على بحيرة فيكتوريا لدى منطقة فامبيري بمساحة 500 ألف هكتار، وقدرت احتياجاتها المائية من حوض بحيرة فيكتوريا بما يتراوح بين (2-3) مليار متر مكعب سنويا، وعرفت الاحتياجات المائية تطورا وارتفاعا بين سنوات 2000-2010 بقدر بين 8.1 و3.34 مليار متر مكعب.

- درجة اعتماد أوغندا لمياه النيل:

تستحوذ أوغندا على 45% من مساحة بحيرة فيكتوريا وهي من أكثر الدول تساقطا للأمطار حيث يصل 1600 ملم وتستغل 0.3 مليار متر مكعب بنسبة 0.5% من تلك الموارد

[1]- أحمد السيد النجار « نظرة للآخر، الوضع المائي في دول حوض النيل:
http://www.ahram.org.eg/writerarticles/176/2017 aspx مطلع عليه يوم: 2023/05/09.

[2]- ليلى لعجال، مرجع سابق. ص 53، 54.

المائيــة المتاحــة لهــا ويســتهلك القطــاع الزراعــي نحــو 36% بينمــا تســتهلك الصــناعة 18%والاستهلاك المنزلي نحو 46% من إجمالي استهلاك المياه في أوغندا.[1]

- درجة اعتماد رواندا لمياه النيل:

تحتل مساحة حوض النيل في رواندا 90% من المساحة الكلية لرواندا ويقدر إجمالي الإيرادات المائية الداخلية لرواندا بنحو 10 مليار متر مكعب، وتبقى رواندا مصدرا أقل أهمية نسبيا مقارنة بأوغندا وتنزانيا والكونغو الديمقراطية التي تتدفق فيها الروافد الاستوائية لنهر النيل.

انقسمت السياسة المائية الرواندية إلى قسمين: القسم الأول متجه نحو استصلاح المستنقعات الموجودة بها والتي تقدر بنحو 50 ألف هكتار من أجل تحويلها إلى الزراعة المروية بالاستناد إلى بحيرة فيكتوريا، أما القسم الثاني هو لإقامة مشروعان لتوليد الطاقة الكهربائية والثروة السمكية.[2]

- درجة اعتماد بورندي لمياه نهر النيل:

تحتل مساحة حوض نهر النيل بها نحو 40% من جملة مساحتها، وتبلغ الموارد المائية لبورندي في مجملها نحو 10 مليار متر مكعب ومتوسط نصيب الفرد من المياه نحو 1231 متر مكعب سنوياً.

- درجة اعتماد إريتيريا عل مياه النيل:

تبلغ الموارد المائية الداخلية لإريتيريا نحو 3 مليار متر مكعب، حيث يأتي جزء من إيرادات نهر عطبرة من إريتريا فضلا على أنها معبر مهم للمياه لذلك النهر بالنسبة للنهر الرئيسي للنيل ويستهلك قطاع الزراعة حوالي 95% من موارد المياه المتاحة لها، بينما يشكل الاستهلاك المنزلي حوالي 5% من إجمالي استهلاك المياه العذبة.

[1]- محمد الهادي راضي،«المياه والسلام: اثيوبيا جبال الجليد العائمة»، مجلة علوم المياه، ط 25، أفريل 1989، ص 8.

[2]- أيمن السيّد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 93 .

الجدول رقم 01: درجة اعتماد دول حوض النيل على مياه النيل.

الدول	نسبة الاعتماد على نهر النيل في تأمين الاحتياجات المائية [ ]
مصر	95
رواندا	15.4
السودان	15
كينيا	2
بوروندي	5
إثيوبيا	1
تنزانيا	3
أوغندا	0.2
الكونغو الديمقراطية	0.08

المصدر: محمد سلمان طابع، مصر وأزمة مياه النيل، أفاق الصراع من موقع الانترنت http://books.google.dz.books، اطلع عليه يوم : 2023/04/26

المبحث الثالث: القواعد والأطر المنظمة لاستخدام مياه النيل

المطلب الأول: المعاهدات والاتفاقيات بين دول حوض النيل:

نستعرض في هذا المطلب لمحة عن تاريخ المعاهدات المائية بين دول المنبع والمصب ابتداء من عام 1981 وحتى عام 2010.

1-اتفاقية 1891: أبرمت بريطانيا باسم مصر والسودان اتفاقية مع إيطاليا التي كانت توقع باسم إريتريا، تقضي بالامتناع عن إقامة أية أعمال أو منشآت على نهر عطبرة يكون من شأنها التأثير بدرجة ملحوظة على مياه نهر النيل.

2-اتفاقية 1902: أبرمت بريطانيا نيابة عن مصر والسودان اتفاقا مع إثيوبيا تتعهد بمقتضاها بعدم القيام بأعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا قد تؤثر في مياه النيل إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

3-اتفاقية 1925: اتفاق بين إيطاليا وبريطانيا يكفل اعتراف إيطاليا بالحق المسبق لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتعهدها بعدم إقامة أي إنشاءات من شأنها أن تؤثر تأثيرا ملحوظا في المياه التي تصل إلى النهر الرئيسي.

4-اتفاقية 1929: وهي من أهم الاتفاقيات المرتبطة بحوض النيل هي اتفاقية أبرمتها الحكومة البريطانية بصفتها الاستعمارية نيابة عن عدد من دول حوض لنيل، أوغندا وكينيا وتنزانيا، تتضمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة في مياه النيل، كما ينحصر حق الاعتراض حال إنشاء هذه الدول لمشروعات على فروع النيل قد ترى فيها مصر أنها تهدد أمنها المائي.

كما تتضمن تقديم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان، ويمكنها إقامة الأعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.

كما أبرمت مصر اتفاقا مع بريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء سد على شلالات أوين لتوليد الطاقة ورفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا لكي تتمكن مصر من الاستفادة منها وقت انخفاض منسوب النيل بشدة على أن تدفع النفقات اللازمة وتعويض الأضرار التي تصيب أوغندا من جراء ارتفاع منسوب المياه في البحيرة. [1]

5-اتفاقية 1959: تعتبر استكمالا لاتفاقية عام 1929 وتمت عقب استقلال السودان عن بريطانيا وفيها تم توزيع حصص المياه بين البلدين والبالغة 84 مليار $م^3$، تخصص منها 55

[1]- اتفاقيات حوض النيل، تاريخ المعاهدات المائية بين دول المنبع والمصب منذ عام 1891، موقع على الانترنت: https:// www.aljazera.net//politics.2020-2014 اطلع عليه يوم 2023/04/30 على الساعة 09.00

مليار و500 مليون متر^3 لمصر، و18 مليار و500 مليون م^3 للسودان ولكن دول المنبع الثماني رفضت الاتفاقية واعتبرتها غير عادلة.

6- مبادرة 1999: مبادرة تمثل الآلية الحالية التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة، تقوم على مبدأين أساسيين هما تحقيق المنفعة للجميع وعدم الضرر، إلا أنها آلية مؤقتة وليست معاهدة أو اتفاقية، لذا فإنها لا تحمل أي قوة إلزامية أو قانونية.[1]

7- الاتفاقية الإطارية عنتيبي 11-05-2010: في يوليو عام 2002 اجتمع المجلس الوزاري ال17 لدول حوض النيل في الإسكندرية حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة مفوضية لحوض النيل بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب (مصر والسودان) عوضا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشتدت الخلافات بين دول الحوض قرر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة ستة أشهر أخرى على أن يتم حسم نقاط الخلاف.

يمكن أن نعتبر ماي 2010 هو نقطة البداية الملموسة لتفاقم أزمة النيل حيث قررت ست من دول منابع النهر هي إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، ورواندا أو بورندي التوقيع في مدينة عنتيبي الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسام موارده، تنتهي بموجبها الحصص التاريخية لمصر والسودان وفقا لاتفاقيات 1929-1959، ومنحت القاهرة والخرطوم مهلة عام واحد للانضمام إلى المعاهدة.

ويذكر أن القاهرة والخرطوم رفضتا الاتفاقية واعتبرتها مخالفة لكل الاتفاقيات الدولية وأعلنت أنها ستخاطب الدول المانحة على عدم قانونية تمويل أي مشروعات مائية سواءً على مجرى النيل أو منابعه.

[1]- ليلى لعجال، مرجع سابق، ص 84-85.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لدول حوض النيل

ويشمل الإطار المؤسساتي لحوض النيل ثلاثة هيئات رئيسية:

1-مجلس وزراء دول حوض النيل: Nile concil of ministers

هو أعلى كيان لصنع القرار في مبادرة حوض النيل ويتكون المجلس من وزراء شؤون المياه في بلدان حوض النيل، ويتناوب على رئاسته أحد وزراء حوض النيل لمدة عامين يتولى رئاسته أحد وزراء البيئة المشاركين لفترة مدتها سنة واحدة، وعادة ما ينتخب الرئيس من الدولة المضيفة بإجماع المجلس الاعتيادي، وفي جويلية 2010 انتُخب أسفاو دينكامو وزير الموارد المائية لإثيوبيا، رئيسا للمجلس في الاجتماع الـ 18 الذي عقد في أديس ابابا في جويلية 2010، سبقه وزير الري والموارد المائية المصري محمد نصر الدين علام في أكتوبر 2009، وكان قد انتخب في اجتماع المجلس الـ 17 الذي عقد في الإسكندرية، وفي جويلية 2009، وحيدوسي اندونو وزير البيئة الكونغولي (09-2008)، ماريا موتكامبا (2007-2008)، يعقد المجلس اجتماع عادي مرة كل عام بالإضافة للاجتماعات الاستثنائية، عقد اجتماع استثنائي في 2009 في كينشاسا والآخر في أفريل 2010 في شرم الشيخ.[1]

2-اللجنة الاستشارية الفنية لدول حوض النيل The Nile-tac:

أسسها المجلس الوزاري لحوض النيل عقد أول اجتماع اللجنة في دار السلام في تنزانيا 13-16 جويلية 1998 رئيسها الحالي فرد موانجو رئيس الري والموارد المائية الكيني، وتعقد مرتين أو ثلاثة سنويا.

3-أمانة مبادرة حوض النيل NBI secretariat:

تأسست في 1999 ومهمتها تقديم الدعم الإداري لمجلس الوزراء واللجنة الاستشارية الفنية، ومقر الإقامة في عنتيبي في أوغندا ويرأسها المدير التنفيذي وائل خيري من مصر، تولى

[1] – Nile basin. initiative: organizational structure

المنصب في سبتمبر 2010. وهناك برنامجان فرعيان يديرهم المكتب الفني الإقليمي للنيل الأزرق (entro) ومقره في أديس ابابا، ووحدة تنسيق مشروع الإنتاجية والتجارة الزراعية الإقليمية (nelsap.cu)،ومقره في كيكالي رواندا، بالإضافة إلى ذلك توجد وحدات إدارة إقليمية لمختلف المشروعات المنبثقة في برنامج الرؤية المشتركة ومقراتها: القاهرة (التدريب التطبيقي)، أديس ابابا (تخطيط الموارد المائية)، دار السلام (تجارة الطاقة)، ونيروبي (الزراعة). [1]

[1]– Imitative: Dr. Wael m. khairy takes office qs exécutive Director of the Nile basin imitative, retired on october 24–2010.nile basin

الخلاصة والاستنتاج:

- يعتبر نهر النيل مصدرا حيويا للمياه والغذاء والنقل في المنطقة وهو أحد النهرين الرئيسيين في إفريقيا.

- يمر نهر النيل عبر عدة دول بما في ذلك أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، والكونغو الديمقراطية ورواندا، وبورندي، وإثيوبيا، والسودان، ومصر.

- لنهر النيل أهمية استراتيجية كبيرة للدول التي يمر بها حيث يوفر المياه العذبة اللازمة للشرب والري والاستخدامات الصناعية والزراعية والطاقة.

- إثيوبيا تعتبر مصدرا هاما لنهر النيل حيث ينبع رئيسيا في بحيرة تانا.

- السودان ومصر يعتبران النيل ذا أهمية بالغة، حيث يعتمدان بشكل كبير على مياه النيل للزراعة والشرب وهما يسعيان للحفاظ على نصيبهما من المياه وضمان استدامة الموارد المائية.

الفصل الثالث

النزاع على المياه في حوض النـــيل

تمهيد:

إن التنافس على الموارد المائية سيكون سببا في اندلاع الحروب المستقبلية خاصة في ظل الندرة النسبية للمياه، بسبب التغيرات المناخية والكثافة السكانية. وتعد منطقة حوض النيل بيئة لهذا النوع من النزاعات، إذ بدأت تظهر بوادر النزاع بين كل من مصر وإثيوبيا والسودان حول رفض اتفاقيات تقاسم مياه النهر، والتنافس بين مصالح وتوجهات هذه الدول من شأنه أن يتجه نحو التصعيد كخيار وارد نحو حسم النزاع، خاصة أن جهود التعاون تبقى حبيسة التعارض السياسي والمساومات الدولية.

المبحث الأول: المسار التاريخي لأزمة النيل:

ارتبط الصراع على المياه في حوض النيل بالخلافات القائمة حول كيفية تقاسم المياه بالإضافة إلى تأثيرات المناخ العالمي[1]، ومنه أخذ هذا الصراع منطلقه الأساسي حول مدى شرعية الاتفاقيات المبرمة التي تهدف إلى تنظيم استقلال مياه النيل، بحيث يدخل النزاع على مياه حوض النيل في دائرة سياق الجدل السياسي والقانوني بين دول المصب والمنبع، لقد تميزت العلاقات بين دول الحوض في فترة ما بين 1990-1999 بالهدوء النسبي، حيث كانت إثيوبيا مشغولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في إريتريا والغارات التي تشنها الصومال، وفيما بعد الحرب مع إريتريا المستقلة، وكان السودان ممزقا بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب، وكانت دول الهضبة الاستوائية محطمة بفعل النزاع الإثني والسياسي.[2]

وترجع بدايات التوتر بين مصر وإثيوبيا على النيل إلى الخمسينيات، واتضحت عندما قامت كل من الو.م.أ وإسرائيل بالضغط على الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر، وذلك عندما قامت بتشجيع إثيوبيا من خلال إعداد دراسات حول إمكانية تنفيذ أربعين مشروعا حول روافد النيل إلا أن المشاريع بقيت معلقة.

وخلال مؤتمر النيل الذي انعقد في أديس ابابا عام 1997 قدمت إثيوبيا ورقة عمل انتقدت فيها الاتفاقية الاستعمارية والمصرية والسودانية، ودعت إلى إلغاء هذه الاتفاقية ونادت بإجراء مفاوضات سياسية للوصول إلى اتفاقيات جديدة، وبعدها قامت بإنشاء عدة مشروعات مائية لاستغلال مواردها المائية وأهمها سد النهضة، والذي تفاقمت فيه حدة التوتر بين دول النهر[3].

[1]- مايكل كلير، مرجع سابق، ص 178.

[2]- نفس المرجع، ص 174.

[3]- ناصر محمد، ص 83.

وفي سنة 2004 عرفت نوعا من التصعيد عندما رفعت كل كينيا وأوغندا وإثيوبيا وتنزانيا دعوتها بالتعديل في الاتفاقيات السابقة وعدم الاعتراف بها، كما أظهرت المفاوضات الخاصة بمبادرة حوض النيل على مدى السنوات العشرة الماضية وجود ثنائية حادة بين دول النهر ودول المصب. وتعتبر دول المصب أن مياه النيل هي المورد الأساسي للمياه، وترفض تغيير الاتفاقيات فمياه النيل تمثل لها قضية تمس أمنها القومي بالأساس، لذا تحاول الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة، وفي المقابل تعتبر دول المنبع أن هذه المياه تنبع من أراضيها وملك لها ويجب أن تستفيد منها بشكل أكبر.

ولقد تصاعد الخلاف بين دول المنبع ودولتي المجرى والمصب في اجتماع وزراء الموارد المائية لدول حوض نهر النيل المنعقد في الإسكندرية 2009 حيث تركز الخلاف بين دول المنبع الرافضة للاتفاقيات السابقة (إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي)، ودولتي المجرى والمصب مصر والسودان. [1]

تطالب دول المنبع الرافضة للاتفاقيات السابقة بفرض اتفاقيات إطارية جديدة بحجة أن هذه الاتفاقيات القديمة السابقة عقدت في فترة الاستعمار وأنها بحاجة إلى إقامة مشاريع تنموية على نهر النيل.

تطالب مصر والسودان على أن يبقى الوضع على ما هو عليه فيما يخص الحصص المائية وترتيبات الوضع الحالي بين دول المنبع والمصب ويتمسكان بالآتي:

- الموافقة المسبقة على قيام أي مشروع على حوض النيل.
- الحقوق التاريخية لدول المصب في مياه النهر.
- الإجماع على القرارات المتخذة حول مياه النهر.

[1]– عاصم فتح الرحمان، «الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل»، http//www.sudanaise/.com، في 27–02–2023.

وفي منتصف شهر أفريل 2010 فشلت دول حوض النيل في اجتماع بالقاهرة، في التوصل إلى اتفاق على حصص كل منها في مياه النيل، فكان الخلاف بين دول المنبع الثمانية من جهة ودولتي المصب مصر والسودان، حيث تمسكت دولتي المصب بحقوقها التاريخية الموثقة في اتفاقيتي 1929–1959 والسماح لدول الحوض باستخدام المياه التي تراها ضرورية مع الحرص على عدم الإضرار بالدول الأخرى.[1]

وبعد التوقيع على الاتفاقية الإطارية في 2010، دون مصر والسودان، والذي دل عليه أن هناك بالفعل صراع قد بدأ بين دول المنبع ودول المصب حول مياه النيل، إذ لم يتم التوصل إلى إطار قانوني تتوفر فيه عناصر تلبي طموحات كل دول حوض النيل من حيث استخدام المياه دون أن يتضرر الأطراف الآخرون.

ونتيجة لاختلاف وجهات النظر نشبت أزمة بين هذه الدول حول النقاط الخلافية المذكورة ولقد فشلت عدة لقاءات في التوصل إلى اتفاق من اجتماع كينشاسا 2009 ، مرورا باجتماع الإسكندرية جويلية 2010، إلى اجتماع شرم الشيخ أفريل 2010، والتي تلخص اعتراضات مصر في ثلاثة نقاط، الأولى المحافظة على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل، والثانية ضرورة موافقتها على أي مشاريع ستقام، وثالثا أن تكون لمصر والسودان حق النقض.

أما دول المنبع الرافضة للاتفاقيات المائية السابقة فصرحت بعد اجتماع شرم الشيخ على أنها سوف تقوم بتوقيع اتفاقية منفردة يوم 14–05–2010 بدون مصر والسودان، حيث صرح المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية (شامبليس كيمان) لوسائل الإعلام في أديس ابابا بعد فشل اجتماع شرم الشيخ بأن إثيوبيا والدول الأخرى الست (06) ستوقع اتفاقية إطارية حول الاستخدام المنصف لنهر النيل وأضاف أن الاتفاقية قائمة على أساس القانون الدولي ولكن مصر تتلكأ وجميع الدول السبع رفضت الاتفاق السابق بين مصر وبريطانيا الاستعمارية،

[1]– محمد مصطفى، «أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل»، مجلة الوعي، العدد 274، لبنان، 2010، ص 23.

وبالفعل قامت كل من إثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا بتوقيع اتفاقية إطارية جديدة بينها من أجل تقنين استخدامها للمياه في حوض النيل دون مصر والسودان، حيث انضمت للاتفاقية كينيا بعد يوم من توقيعها وبورندي في 2011/02/28، كما طلبت دولة جنوب السودان الانضمام إلى المبادرة في جويلية 2011 لتكون جزءا من التفاوض بعد مشاركتها في الاجتماع بصفتها مراقب.[1]

لقد نفّذت دول المنبع تهديدها بتوقيع الاتفاقية بعد الانتهاء من اجتماع شرم الشيخ، انعقد في العاصمة الإثيوبية اجتماع وزاري لوزراء الري لدول حوض النيل، للقيام بمراجعة المشروعات المشتركة بين دول حوض النيل، وتم في هذا الاجتماع نقل رئاسة المجلس الوزاري من مصر إلى إثيوبيا طبقا لنظام الرئاسة لدول حوض النيل. [2]

المبحث الثاني: السياسات المائية لدول المنبع

المطلب الأول: السياسة المائية الإثيوبية:

يعتبر موقف إثيوبيا تحولًا جوهريًا في السياسة الإثيوبية، وذلك منذ بداية السبعينيات حين عودتها إلى مبدأ المورد الطبيعي المشترك، حيث قرر رئيس الوزراء بأن حكومته هي أول حكومة إثيوبية تعترف بأن مياه النيل ليست ممتلكات خاصة بإثيوبيا، وكذلك هي ليست مصرية- سودانية لأنها ثروة مشتركة لدول منطقة حوض النيل، وأن إثيوبيا ترى ضرورة التعامل مع حوض النيل كمنطقة واحدة وثروة طبيعية واحدة،[3] وهو ما اتّضح أيضا من تصريح مندوب إثيوبيا في مؤتمر النيل 2002 في القاهرة، حين تحدث أن إثيوبيا رغم أنها تسهم بالنصيب

---

[1]- عاصم فتح الرحمان، مرجع سابق. https:sudanie.com

[2]- محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

[3]- حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الإثيوبية اتجاه منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2001، ص 296.

الأوفر من مياه النيل، فهي تعتقد أن النيل ليس ملكاً لدولة أو دولتين بل ملكًا لكل الدول التي في الحوض.[1]

تتمسك إثيوبيا بالتطبيق التبادلي لشرط الإخطار المسبق، يعني أنها ترفض التزامها بشرط الإخطار المسبق دون الالتزام بهذا الشرط مطبقا على تنفيذ المشروعات المائية القطرية على المستوى الثنائي التبادلي بين المنبع والمصب، وإذا لم يحدث ذلك فهي غير ملتزمة بهذا الشرط، وهو ما أدى بها لرفض المشروعات المصرية المائية، مثل مشروع توشكي ونزعة السلام، وذلك لرؤيتها أن ذلك يجعل مصر تحصل على نسبة مائية كبيرة.

احتجت إثيوبيا على اتفاقية 1959 ورفضت تماما الاعتراف بشرعية اتفاقية 1929 باعتبار أنه تم توقيعها تحت الحكم الاستعماري، وأن هذا لا يلزمها كدولة مستقلة في الوقت الحالي، ومن ثم طالبت بإعادة النظر فيها مرة أخرى، وطالبت مصر بالتوقيع على اتفاقية عنتيبي الأخيرة، والتي رفضت الاعتراف بها بحجة حقوق مصر التاريخية.

كما أن إثيوبيا رفضت اتفاقية 1959، بدافع أن القانون الدولي لا يقبل مقولة الحقوق المكتسبة أو الثابتة لدولة ما في نهر دولي، وأن الحكومة الإثيوبية أوضحت في مناسبات عديدة أنها تعتزم استخدام حصتها المشروعة من مياه النيل ودعت مصر إلى التفاوض بشأن ذلك كما أنها ترى أن تلك الاتفاقية تم توقيعها بين دولتين من أصل عشرة هم دول الحوض وبالتالي لا يجوز الاعتراف بها.

وجاء موقف إثيوبيا بالامتناع عن التصويت على اتفاقية الأنهار الجديدة 1997 نتيجة لأنها ترى أن الاتفاقية لا تحقق التوازن بين دول المصب ودول المنبع وأن الجزء الثالث من الاتفاقية والخاص بالإجراءات المزمع اتخاذها يضع أعباء ثقيلة على الدولة التي تنوي القيام

[1]– الصادق المهدي، مياه النيل الواعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 36.

بمشروعات على مياهها، كما أشار إلى أن المادة الثالثة كان يجب أن تنص على التزام الدول بتعديل الاتفاقيات القائمة للتوافق مع الاتفاقية الإطارية.

وترى إثيوبيا أن تقاسم المياه يجب أن يستند على معيارين هما مساحة التصريف في كل دولة من دول الحوض، ومساهمة كل دولة في الإيرادات المائية للنهر، وهو ما يدفع بأنها سوف تنال القسط الأكبر من المياه نظرا لإسهامها بنحو 86% من مياه النهر، وفي كل هذا دفعت إثيوبيا بعد فشل مفاوضات شرم الشيخ جزءا منها – 5 دول من منابع النيل إلى التوقيع الانفرادي على الاتفاقية الإطارية دون مصر والسودان.

مشروع سد النهضة الإثيوبي:

لقد تمكنت إثيوبيا منذ 2005 من إدخال برنامجها القومي للسدود في مياه حوض النيل، من خلال الاستعانة بفريق من الاستشاريين وتمويل البنك الدولي إلى غاية 2010، حيث شرعت إثيوبيا في إجراءات بناء سد النهضة والذي يقع بع 20 إلى 40 كيلومتر من الحدود السودانية الإثيوبية على النيل الأزرق بقصد تخزين حوالي 35 مليار متر مكعب، كما تطمح من وراء تشييد هذا السد لإنتاج الآلاف من الميجا واط من الكهرباء لسد حاجاتها الداخلية، ومن ثم تحقيق نهضة سريعة كما أنه يفتح المجال مع الدول المتشاطئة منها للتعاون والشراكة من خلال طلب إثيوبيا من مصر والسودان المساهمة في تمويل ودعم تشييد هذا السد.[1]

فبعد أقل من عام من اتفاقية عنتيبي وضع حجر الأساس لسد النهضة ففي 2011/04/02 وضع ملس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق حجر الأساس لسد النهضة وتم إخبار سفارة مصر بأديس ابابا في 09-08-2011 أما السودان فقد أرسل له خطاب عن طريق وزير الري والموارد المائية والطاقة الإثيوبي يوم 04-10-2011 . فسد النهضة أو سد

[1]– محمد نصر الدين علام، السدود الإثيوبية، الحقائق والتداعيات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام،2012. ص 103.

الألفية بالأمهرية (هداسي جاديب) هو سد إثيوبي قيد البناء يقع على النيل الأزرق بولاية بني شنقول بالقرب من الحدود الإثيوبية السودانية.

إن بناء هذا السد أثار جدلا واسعا على المستوى الدولي والإقليمي بزيادة حدة التوتر، وقد طلبت إثيوبيا تشكيل لجنة من الخبراء لتقيم سد النهضة، واجتمعت هذه اللجنة بالسودان لاختيار الخبراء الدوليين الأربعة لعضوية اللجنة، وهذا بعدما قامت كل دولة من دول النيل الشرقي مصر السودان وإثيوبيا بترشيح أربعة خبراء من كل التخصصات التالية، علم إنشاء السدود والخزانات الكبرى، والبيئة، وإدارة الموارد المائية، والعلوم الاجتماعية، للانضمام لعضوية اللجنة من الخبراء الوطنيين من الدول الثلاثة الخاصة بمسألة تقييم الآثار المترتبة على بناء سد النهضة. وتعهد الجانب الإثيوبي بتقديم جميع المعلومات التي يمكن أن يحتاجها أعضاء اللجنة خلال مراحل تقييم السد، وأعمال التقييم تتراوح بين فترة 06 أشهر و09 أشهر، وتتعلق هذه الأعمال بجميع الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عن إنشاء السدود وكيفية التعامل مع هذا الوضع.[1]

تقوم اللجنة بإعداد الدراسات والتقارير النهائية فيما يخص كل النواحي الهندسية والإنشائية والآثار والبيئة الاجتماعية المتوقعة وكذلك التدفقات المائية لدولتي المصب مصر السودان، وهذا التقرير قدم إلى رؤساء الجمهوريات أو الحكومات الثلاث، والوفد التقني الذي يمثل دولة مصر يتكون من خمسة خبراء يتمتعون بكفاءة علمية دولية عالية، وفي الأخير بعد أن تنتهي اللجنة من إعداد هذه التقارير ويعبر رؤساء الدول عن موقفهم يتم الإعلان رسميا عن الموقف النهائي للدول الثلاثة، وبعد كل هذا تصدر اللجنة قرارها ويكون هذا القرار الصادر من اللجنة قرارا ملزما اتجاه الدول باعتبارها وافقت عليه.[2]

---

[1]– محمد نصر الدين علام، مرجع سابق. ص 03.

[2] – مصر والنيل وأفريقيا : في أصول إدارة أزمة سد النهضة، كاتب المقال: طه عبد العليم.

ولأن على إثيوبيا أن تلتزم قانونيا بكافة الالتزامات الواردة في الاتفاقيات المبرمة بشأن حوض النيل، وبالأخص اتفاقية 1902 المتعلقة بترسيم الحدود الإثيوبية والمبرمة بين بريطانيا العظمى والإمبراطورية الإثيوبية، والتي التزمت فيها إثيوبيا بالامتناع عن أي عمل على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنه أن يؤثر سلبا على تدفق النهر إلا بموجب اتفاق مع حكومة السودان وحكومة مصر، وعليه كان يجب على الحكومة الإثيوبية التفاوض مع دولتي المصب قبل الشروع في أي عمل نهر النيل واحترام المعاهدات الدولية المبرمة بين دول الحوض.

الشكل رقم 04: سد النهضة الإثيوبي

المصدر: www.united.copy.min يوم: 30-04-2023.

المطلب الثاني: السياسات المائية لدول الهضبة الاستوائية

عرفت منطقة الهضبة الاستوائية مجموعة من الخلافات حول حقوق هذه الدول في منطقة حوض النيل التي أدت إلى إيقاف نفاد الاتفاقيات المبرمة من طرف بريطانيا ومطالبة هذه الدول بالتغيير الجوهري لها استنادا إلى مبدأ (تيريري) و(السجل النظيف) ومما سبق قوله نتساؤل من خلال هذا العنصر حول مواقف بعض دول الهضبة الاستوائية من النزاع في نهر النيل.

ويستند الموقف الأول على نظرية تغير الظروف الجوهرية ويعبر عنه الفقيه (جون تيمبروكي) والذي استند إلى ثلاثة أسباب لتوفير الشروط اللازمة لتطبيق نظرية تغير الظروف الجوهرية.

السبب الأول: الأساس الخاطئ الذي قامت عليه اتفاقية 1929 لفرضيتها لعدم حاجة دول الهضبة الاستوائية للمياه من أجل الزراعة.

السبب الثاني: استقلال دول الهضبة الاستوائية كان سببا كافيا لتغير الظروف. [1]

السبب الثالث: ويتمثل في بطلان الالتزامات القانونية الواردة منها نظرا للتطور الذي تشهده قواعد القانون الدولي العام المتعلقة باستغلال الأنهار في غير الأغراض الملاحية وتستند إلى ضرورة إلغاء الصفة الطبيعية والإقليمية عن الاتفاقيات القانونية المتعلقة بنهر النيل.

وقد أعلن الرئيس التنزاني "جوليوس تيريري" «أن الدول التي كانت مستعمرة لم يكن لها أي دور في المعاهدات التي أبرمت أثناء الحقبة الاستعمارية، وبالتالي فإنه يجب عدم الافتراض بأن هذه الدول سوف تتبع هذه المعاهدات بشكل عادي».

وقد ادعت تنزانيا سريان هذا التصريح على الاتفاقيات القانونية المتعلقة بمياه النيل التي تم إبرامها في الفترة الاستعمارية وقد استمد هذا المبدأ من نظرية التوارث الدولي بمبدأ السجل

[1]– شرمالي تسعديت، مرجع سابق، ص 102.

النظيف والمتضمن لعدم التزام الدولة المستقلة من الالتزامات التي رتبتها الدول المورثة إلى أن تقرر الدولة المستقلة للاتفاقيات المتضمنة مصلحتها[1].

وقد هاجم " يوري موسفيني " اتفاقية 1929 وادعى بكون هذه الاتفاقية مجرد خطابات متبادلة بين مصر وبريطانيا مما يؤدي إلى جواز عدم وفاء أوغندا بالالتزامات التي رتبتها الاتفاقية على عاتقها، وقد أثارت كينيا وتنزانيا وأوغندا في اجتماع نيروبي لدول حوض النيل لمسألة تعديل الاتفاقيات الحالية، وقد أكدت دول الهضبة الاستوائية تمسكها بمبدأ الصحيفة البيضاء عقب استقلالها.[2]

المبحث الثالث: موقف مصر والسودان من سياسات دول المنبع

المطلب الأول: الموقف المصري من السياسيات المائية لدول المنبع

يعتبر النيل بالنسبة لمصر هو أصل وجودها وبالتالي سعت بشتى الطرق والوسائل إلى الحفاظ على مياهه وتأمين وصولها من منابعها حتى المصب، وقد اتسمت رؤيتها على مر العصور بمدى أهمية النيل وضرورة الحفاظ على منابعه باعتبارها قضية أمن قومي، وقد اتضح ذلك من خلال رؤيتها للصراع في النيل لأنها أكثر الدول تأثرا بالتوتر الذي يحدث بين دول الحوض لاعتمادها بالأساس على مياه نهر النيل. لذلك فقد اتجهت إلى اتباع سياسية التنسيق مع الدول الأخرى منذ بداية الثمانينيات،[3] خاصة بعد فترة الخلاف الشديد بينها وبين إثيوبيا عقب التهديد الذي أطلقه أنور السادات بشن حرب على إثيوبيا في حالة قيامها بأعمال من شأنها تقليل المياه أو التأثير على حصة مصر من مياه النيل.

---

[1]– محمود مصطفى عبد الحليم أبو زيد حبيب، نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل، (تعليق على رسالة دكتوراء)، كلية الحقوق والدراسات العليا، القاهرة، 2004.2005– يمكن مراجعة الرابط: http:www.mohammod.com/montada/default.aspx?action=display & type

[2] – مساعد عبد العاطي ستيوي عبد العالي، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية، مع دراسة تطبيقه على نهر النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق.

[3]– أمل حمد العليان، الأمن المائي العربي "مطلب اقتصادي أم سياسي"، دار العلوم للطباعة، السعودية، 1998، ص 07.

وقد وضعت من خلالها مجموعة من المشاريع بينها وبين باقي الدول لكن تباينت العلاقات معها ما بين التعاون والصراع، ويمكن ملاحظة الرؤية المصرية من خلال موقفها من الاتفاقيات السابقة وذلك من خلال ما استندت إليه من مبادئ القانون الدولي، مبدأ التوازن الدولي للمعاهدات[1].

وهو ما اتضح جليا من خلال موقف مصر من التحفظ على تلك الاتفاقية عند التوقيع عليها وأكدت على حقوق مصر، وأيضا على مبدأ الانتفاع المنصف والعادل للمياه، والتي أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة 1997، وأخذت في الاعتبار عوامل الجغرافيا والمناخ والحاجات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يعد في صالح مصر.

وأيضا مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة، وبناء على هذا المبدأ أكدت مصر على عدم المساس بحقوقها التاريخية والمكتسبة في مياه النيل وهو ما يعد أيضا أحد وجهات النظر المصرية القوية للصراع حول المياه في حوض النيل.

فشرط الإخطار المسبق عن التدابير المزمع عقدها في أي دولة، يعتبر أحد العوائق الرئيسية في المفاوضات بين دول حوض النيل، لذلك نجد أن وجهة النظر المصرية القانونية استنادا إلى تلك المبادئ القانونية وبالتطابق مع القانون الدولي قد كونت رؤية خاصة للدفاع عن حقها في المياه ورؤيتها للصراع القانوني في الأزمة.

المطلب الثاني: الموقف السوداني من السياسات المائية لدول المنبع:

اتسم الموقف السوداني بالاتساق مع الموقف المصري إزاء الأزمة المائية في حوض النيل لفترة كبيرة، حيث قامت السودان بتشكيل موقف موحد مع الجانب المصري إزاء دول

[1]– محمد سلطان طابع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي– دراسة حالة حوض النيل، (رسالة دكتوراه)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 214.

المنبع بشكل خاص، وذلك فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالاتفاقيات التاريخية المرتبطة بتنظيم نهر النيل وفيما يخص شرط الإخطار المسبق.[1]

انتابت فترات من التوتر العلاقات المصرية– السودانية، حيث أن هذا التوتر غالبا كان ينتج نتيجة أزمة "حلايب" و"شاتين" ولكن لاحقا ما حدث توتر نتيجة الأزمة المائية في حوض النيل، وبدأت تجليات هذا التوتر تظهر في نهاية عام 2013، من خلال حدوث تغير في الخطاب الرسمي السوداني يؤيد فيه إقامة سد النهضة، ففي خطاب لعمر البشير في ديسمبر 2014، قال فيه « ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة أن فيه فائدة لكل الإقليم بما فيها مصر، وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية الدولية لتقييم سد النهضة يدا بيد لما فيه مصلحة لشعوب المنطقة».[2]

فقد ظهرت أحد تجليات التغيير عندما أبدت السودان وإثيوبيا تحفظهما على التقرير الاستهلاكي، الذي أعده أحد المكاتب الاستشارية حول التأثيرات المحتملة لسد النهضة على عكس مصر، وهذا يقودنا إلى أسباب تغير الموقف السوداني اتجاه سد النهضة التي شأنها شأن أي دولة لها مصالحها المحددة.[3]

المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية والمبادرات المقترحة لإدارة الأزمة

المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية

يعتبر التدخل الخارجي في دول حوض النيل عنصرا فاعلا في تأجيل الصراع، وذلك من خلال تأثيرها في أنماط تفاعلات تلك النظم سواء من خلال قيامها بدور منشئ للصراع أو التعاون أو بدور محضر للتفاعلات الصراعية.

[1]– عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة ... التحديات والخيارات السياسية الدولية، 10 جانفي 2016، الفقرات 14–17.

[2]– هيفاء محمد محمد، «الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري». مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مجلة فصلية، المركز الديمقراطي العربي برلين، العدد 1، 25–10–1998، ص 123.

[3]– محمد عبدو حسنين، «حدود التوتر المصري السوداني»، الشرق الأوسط، العدد 14298، 2018/01/20، الفقرة 13، https:/ /aawsat.com

1- الدور الإسرائيلي في حوض النيل:

إن الدور الإسرائيلي الخفي في أزمة مياه النيل له أبعاد تاريخية قديمة، وتطمع إسرائيل في أن يكون لها بصورة غير مباشرة اليد الطولى في التأثير على حصة مياه النيل، الواردة لمصر بالدرجة الأولى، وبدرجة أقل السودان، وذلك كورقة ضغط على مصر لتسليم في النهاية ما تطلبه إسرائيل، وبهذا تبني إسرائيل استراتيجيات محكمة للمياه، وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي، فأما على الصعيد الداخلي فتزداد سيطرتها على المياه التي احتلتها بالقوة، أما على الصعيد الخارجي فيمتاز سلوكها السياسي بالسعي إلى السيطرة، سواء المباشرة عن طريق إقامة مجموعة من المشاريع في دول حوض النيل، أو عن طريق خلق علاقات مع حكومات هذه الدول من أجل استغلال مياهها، وعلى هذا الأساس تحددت الأطماع الإسرائيلية في مياه نهر النيل عبر تاريخها الطويل، حيث شكلت نظرة إسرائيل اتجاه مياه النيل جزءا من السياسة الإسرائيلية ومحدّداً أساسيا لعلاقاتها مع دول المنطقة وفيها يلي عرض موجز لمشاريع إسرائيل في استغلال مياه النيل.[1]

أ- مشروع اليشع كالي 1974: طرح اليشع كالي وهو مهندس إسرائيلي، تخطيطا لمشروع يقضي بنقل مياه النيل إلى إسرائيل، ونشر المشروع تحت عنوان (حياة السلام)، والذي يتلخص في توسيع " ترعة الإسماعيلية " لزيادة تدفق المياه فيها، ونقل هذه المياه عن طريق سجارة أسفل قناة السويس بعد اتفاقيات السلام لتنفيذ المشروع.[2] (أنظر الشكل 05).

إن المنطق الأساسي في هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة من المياه لا يزيد عن 1% من مياه النيل أي 800 مليون متر مكعب سنويا من أصل 80 مليار متر مكعب. ومتوسط التدفق السنوي المصري لا تشكل عنصرا مهما في الميزان المالي المصري ويمكن نقلها في

[1]- أعراب أحمد نوارة، لعلام مختار، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017-2018، ص 85.

[2]- برنامج أبحاث نهر النيل 2009/07/05، مدونة الأيام، www.mc-doualiya.com.2007 ، 18-04-2023.

اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي. ويهدف هذا المشروع إلى تأمين قدرة النقل المطلوبة وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون متر مكعب سنويا في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة، ونحو 500 مليون متر مكعب في حالة تزويد مستهلكين آخرين.

وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري، ليعاود الظهور في أكثر من مرة، حيث في آخر المطاف طلب من مصر بيع حصته من مياه النيل قدرها 1% من إيرادات النيل الإسرائيلي، أي ما يعادل 800 متر مكعب سنويا من مياهه لحل مشكل إسرائيل.[1]

ب- مشروع يؤر: قدم الخبير الإسرائيلي شاؤول أولوزوروق النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعا للرئيس المصري أنور السادات خلال مباحثات "كامب ديفيد"، يهدف إلى نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه قناة السويس، وبإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار متر مكعب لري صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب لقطاع غزة، ويرى الخبراء اليهود أن وصول المياه إلى غزة يبقي أهلها رهينة المشروع الذي تستفيد منه إسرائيل.

وهكذا يتضح أن الدور المائي لإسرائيل في حوض النيل يعتبر دورا محفزا على الصراع المائي في هذا الحوض، وهذا استنادا إلى أدلة وأسانيد عديدة كما يزيد من المكانة المحورية للمياه في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي في حالة شح المياه الذي تعاني منه.

ويبدو أن الدور الإسرائيلي قد بدأ ينشط في السنوات الخمس الماضية إذ بدأت سلسلة نشطة من الاتصالات مع دول منابع النيل خصوصا إثيوبيا وأوغندا لتحريضها على اتفاقيات مياه النيل القديمة نيابة عن عدد من دول حوض النيل أوغندا وتنزانيا وكينيا.

---

[1]- أعراب أحمد نوارة ، لعلام مختار ، مرجع سابق، ص 86.

الشكل رقم 05: خريطة توضح مشروع اليشع كالي

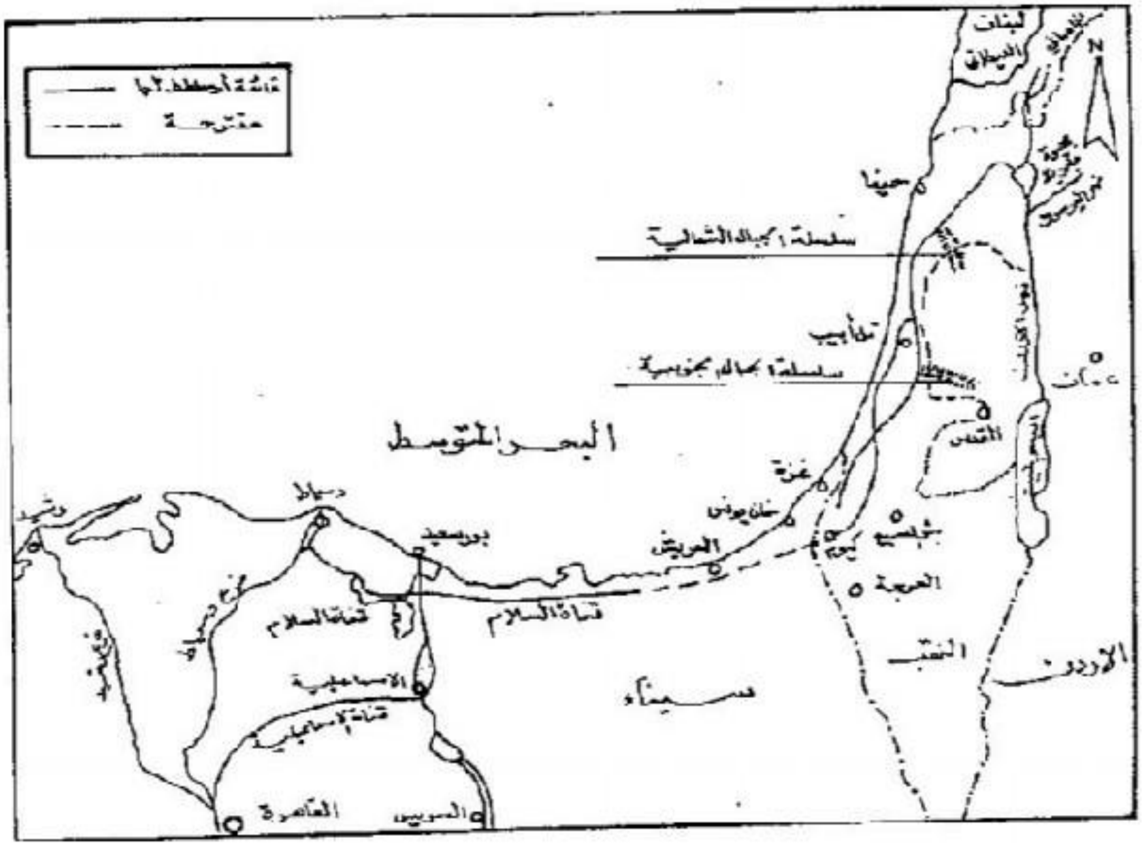

المصدر: اليشع كالي هو مهندس إسرائيلي خريج معهد التخنيون والمعهد العالي لهندسة المياه ومدير التخطيط لاقتصاديات المياه القطرية الإسرائيلية، ص 88.

2- التدخل الأمريكي في حوض النيل:

تأتي تحركات واشنطن في أعقاب نجاحها في توطيد وجودها العسكري في القرن الإفريقي بعد زيارة وزير دفاعها السابق "رمسفيلد" لكل من إريتريا وإثيوبيا وكذلك جيبوتي في عام 2003، حيث وافقت الدول الإفريقية الثلاثة السماح للطائرات الأمريكية بالتحليق فوق أراضيها، وتقديم معلومات عسكرية والسماح للبحرية الأمريكية للملاحة البحرية، لضمان أمن البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

ينحصر كل هذا، باعتبار الو.م.أ منطقة حوض النيل إحدى المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية للمصالح والأهداف الأمريكية، ولذلك فهي تلعب دورين غير مباشرين في تلك المنطقة، أولهما السعي إلى محاصرة وتطويق أطراف السياسة المصرية في محيطها الإقليمي، الأمر الذي يخدم النفوذ الأمريكية سياسيا واستراتيجيا في ذلك الإقليم[1].

وأيضا ترسيم الخريطة الجيوسياسية للسودان وذلك في دعم حكومة كلينتون للحركة الشعبية لتحرير السودان لمواجهة نظام الرئيس السوداني البشير، وكان للو.م.أ دورا رئيسا في إجبار النظام السوداني على التفاوض مع الحركة الشعبية، والذي أعطى لجنوب السودان الحق في تقرير المصير وانفصالها.

وهذا ما أثر تأثيرا بالغ الخطورة على الأمن المائي المصري والسوداني، ولذلك فهناك علاقة ارتباطية بين تزايد الدور الأمريكي في منطقة حوض النيل وبين الصراع المائي الدولي في ذلك الحوض من ناحية أخرى.[2]

المطلب الثاني: المبادرات المقترحة لإدارة الأزمة:

إن الإخفاق في عملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية حتم ضرورة إعادة التفكير في العملية التفاوضية برمتها، ومن ثم تقييم المستجدات أو التحديات في حوض النيل.

وانطلاقا من هذه التحديات الواجب اتباعها لإدارة أزمة النيل تم تشكيل اللجنة الانتقالية في جانفي 2001 بواقع عضوين عن كل دولة من دول مبادرة حوض النيل، وفي ديسمبر 2003 تم تشكيل اللجنة التفاوضية من أجل الاتفاق على الشكل النهائي للإطار التعاوني القانوني والمؤسسي لدول حوض النيل، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التفاوضية قد نجحت بالفعل في

[1]- جوزيف رامز أمين المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل، آفاق إفريقية، العدد 36، 2012، ص 13.

[2]- أعراب أحمد نوارة، لعلام المختار، مرجع سابق، ص 88.

حسم بعض نقاط الخلاف التي حالت دون الوصول إلى اتفاق نهائي في هذا الصدد، بسبب إصرار كل من مصر والسودان على:

- وجوب وجود نص صريح في الاتفاقية الإطارية يضمن عدم المساس بالحصة المائية التاريخية لدولتي المصب.

- الإخطار المسبق عن أي مشروعات تشرع دول المنبع القيام بها والتي يمكن أن تؤثر على حصة دول المصب المائي.

- أن يكون تعديل الاتفاقية أو أي من ملاحقها بالتوافق العام وليس بالأغلبية، وفي حالة الأخذ بمبدأ الأغلبية يجب أن تشمل الدولتين.

ولقد كان الخلاف على هذه النقاط الثلاثة سببا في فشل جولات التفاوض منها كينشاسا ماي 2009، والإسكندرية جويلية 2009، وكمبالا سبتمبر 2009، ودار السلام ديسمبر 2009، وصولا إلى شرم الشيخ أفريل 2010.

1- مبادرة كينشاسا: 26-07-2009: شهد مسار التفاوض بين مصر ودول حوض النيل العديد من المنحنيات وحالات الشد والجذب والتباين في وتيرة المفاوضات، إذ كشف الاجتماع الوزاري لدول حوض النيل، الذي انعقد في كينشاسا عن استمرار العديد من الإشكاليات التي حالت دون التوصل إلى اتفاقية قانونية جماعية تضم عملية استخدام موارد نهر النيل من خلال الرفض المصري السوداني لمطالب تجاوز الاتفاقيات السابقة وإصرار أغلب دول الحوض لنهر النيل على توقيعهم الاتفاقية الإطارية وتشير هذه المبادرة إلى محاولة إسرائيل الضغط على مصر من أجل التنازل وقبول بعض التعديلات على الاتفاقية التاريخية الموقعة سنة 1929.

2- مبادرة جولة الإسكندرية 26-07-2009: شهدت جولة الإسكندرية حضورا مكثفا لوزراء الري في دول الحوض، وركزت المباحثات على عرض الرؤى الخلافية التي أفرزتها جولة

كينشاسا حيث تعتبر جولة الإسكندرية بمثابة التهدئة، ولم تضع هذه الحركة حدا فاصلا للخلاف.

3- مبادرة شرم الشيخ 14-04-2010: عبرت هذه المبادرة عن بداية خلافات جديدة بين دول حوض النيل، حيث رفضت مصر تخفيض حصتها المائية وتمسكها بحقوقها المكتسبة من المياه، وشرط إخطارها المسبق بالمشروعات والملاحظ من خلال هذه الجولة تدخل الطرف الخارجي في مسار المفاوضات، حيث انتهت جولة مبادرة شرم الشيخ بعد الخروج بنتيجة إيجابية وإعلان كل من إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وبورندي وإريتريا عن عزمها التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل دون الأخذ بعين الاعتبار مصر والسودان، فعرفت من خلاله العلاقات بين الدول جمود بسبب توقيع اتفاقية عنتيبي سنة2011.[1]

[1]- نادر حسن، «أحلام وطموحات المصريين»، قمة رؤساء دول النيل بأوغندا 2017/06/21. www.dotmsr.com/details، 19-04-2023.

خلاصة واستنتاج:

- تاريخ طويل للنزاع: يعود النزاع في نهر النيل إلى فترة طويلة حيث تشارك عدة دول في مصير المياه والموارد الطبيعية للنهر.

- بناء سد النهضة: أحد أهم أسباب النزاع هو بناء إثيوبيا لسد النهضة الكبير على النيل الأزرق وهو مشروع ضخم يهدف إلى توليد الكهرباء وتوفير المياه والتنمية الزراعية.

- التأثير على التوازن الإقليمي: النيل يمثل مصدرا حيويا لمصر والسودان حيث يعتمد على مياهه للشرب والري، وبناء سد النهضة يثير مخاوفهما من تقليل تدفق المياه وتأثيره على دول المصب

- هناك جهود مستمرة لحل النزاع عبر القنوات الدبلوماسية والتفاوض بمشاركة المجتمع الدولي.

- أهمية القوانين والإطار التنظيمي: من المهم وضع قوانين وإطار تنظيمي قوي لإدارة موارد نهر النيل بطريقة عادلة ومستدامة

- اختصار النزاع يشكل تحديا كبيرا يتطلب التعاون والتفاهم بين الدول المعنية، ويجب وضع حلول عادلة ومستدامة تأخذ في الاعتبار.

خاتمة

خاتمة:

يشهد العالم اليوم زيادة مستمرة في النزاعات المائية، حيث تعد المياه مورداً حيوياً أساسياً ولا غنى عنه للاستخدام البشري وتحقيق التنمية المستدامة. ويستخدم مفهوم النزاعات المائية لوصف النزاعات والتوترات التي تحدث بين الدول أو الجماعات نتيجة ندرة المياه أو الصراع على موارد المياه المشتركة، إذ تعتبر المياه من أهم الموارد الطبيعية التي تحتاجها البشرية للبقاء والاستمرارية، وقد تؤدي ندرتها أو توزيعها غير العادل إلى حدوث صراعات.

تنشأ النزاعات المائية عندما يتبادل الأشخاص والدول المصادر المائية المحدودة والتحكم فيها، وتتفاوت أسباب هذه النزاعات بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية.

تعتبر ندرة المياه أحد أبرز العوامل التي تساهم في حدوث النزاعات المائية. فعلى الرغم من أن الأرض تغطيها نسبة كبيرة من المياه، إلا أن المياه العذبة والقابلة للاستخدام في الزراعة والشرب والصناعة تمثل نسبة صغيرة جداً من الموارد المائية. تتنافس الدول والمجتمعات على الوصول إلى هذه الموارد المائية المحدودة، وتزداد التوترات عندما يصبح إمداد المياه غير كافٍ لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والاقتصادات.

لا يقتصر النزاع المائي على الأمور الاقتصادية والتوزيعية فحسب، بل يتأثر أيضًا بالعوامل السياسية والتاريخية والثقافية. قد تستخدم الدول النزاعات المائية كوسيلة لتعزيز مصالحها السياسية أو للتفاوض على قضايا أخرى ذات صلة. قد ترتبط النزاعات المائية أيضًا بقضايا الهجرة والأمن الغذائي وتأثيرات التغير المناخي، مما يزيد من التعقيد والتحديات التي تواجه حل النزاعات المائية.

يعد توزيع المياه عابرة للحدود وتداخل المصادر المائية بين الدول أحد الأسباب الرئيسية لحدوث النزاعات المائية. يحدث ذلك عندما تجاور الدول وتتقاسم نهراً مشتركاً أو بحيرة أو

مصباً للمياه. يمكن أن تنشأ النزاعات بسبب خلافات حول حقوق استخدام المياه أو طرق توزيعها أو حتى تأثير الأنشطة البشرية على نوعية المياه.

من أمثلة نزاعات المياه التاريخية، يمكن ذكر نزاع نهر النيل بين مصر وإثيوبيا بشأن بناء سد النهضة الإثيوبي، ونزاع نهر الأردن بين إسرائيل والأردن وفلسطين، وغيرها من النزاعات التي تدور حول الموارد المائية.

النزاع المائي في حوض النيل يشير إلى التوترات والاحتكاكات المرتبطة بالموارد المائية في منطقة حوض نهر النيل. ويعد النيل من أهم الأنهار في العالم ويمتد عبر عدة دول، بما في ذلك أوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي والكونغو وكينيا وإثيوبيا والسودان ومصر.

المشكلة الرئيسية في النزاع المائي في حوض النيل تتعلق بتوزيع واستخدام مياه النهر بين الدول المشاركة. مصر والسودان يعتمدان بشكل كبير على مياه النيل للاستخدام الزراعي والشرب، في حين أن إثيوبيا تعتزم بناء سد النهضة الكبير على النهر الأزرق، الذي يعد أحد روافده الرئيسية للنيل. يثير بناء السد توترات كبيرة بين إثيوبيا ومصر والسودان بشأن تأثيره على حصة المياه والتدفقات المائية للبلدين الأخيرين.

تاريخيًا، كانت هناك اتفاقيات مائية بين الدول المشاركة، مثل اتفاقية كوتونو عام 1929 واتفاقية ناسر عام 1959، تحدد حصص مصر والسودان في استخدام مياه النيل. ومع ذلك، لم تشمل هذه الاتفاقيات إثيوبيا والدول الأخرى المشاركة ولم تعطِ لهم حقوقاً كافية في الموارد المائية. وهذا ما دفع إثيوبيا للسعي للحصول على حصة أكبر من مياه النهر والسيطرة على تدفقاته.

منذ فترة طويلة، يتواصل الحوار والمفاوضات بين الدول المشاركة في محاولة للتوصل إلى اتفاقية مائية عادلة ومستدامة. تم التوصل إلى اتفاقية إطارية للتعاون على نهر النيل في عام

1999، وهي إطار يهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المشاركة. في السنوات الأخيرة، جرت محادثات مكثفة بين إثيوبيا ومصر والسودان بشأن سد النهضة، وتم التوصل إلى بعض التفاهمات المؤقتة والتسويات، ولكن لا تزال هناك قضايا عالقة تحتاج إلى حل نهائي.

النزاع المائي في حوض النيل يعتبر قضية معقدة وحساسة، وتشمل العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. يتطلب حل هذا النزاع التعاون والتفاهم بين الدول المشاركة والعمل من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة تحقق مصالح جميع الأطراف وتضمن استدامة موارد المياه في المنطقة.

في الختام، يجب أن ندرك أهمية إدراك حقيقة أن المياه مورد محدود وقيم، ويجب علينا السعي لتحقيق التعاون والتفاهم في توزيع وإدارة الموارد المائية، لتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والبيئي في العالم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة مراجع:

أولا: الكتب

- توفيق محمد جاب الله، نهر النيل وأمن مصر القومي، (ط1، القاهرة، دار النهضة العربية، 2015)
- إبراهيم علي غانم، أمن مصر المائي: جغرافيا، هيدرولوجيا، قانونيان وسياسيا، (ط1، القاهرة، مكتب جريدة الورود، 2016)
- أحمد المنتصر حيدر أحمد العقيلي، الأمن الغذائي بحوض النيل والعلاقات السودانية المصرية، (الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2012)
- أسامة محمد الحسين، نهر النيل وحلف سد النهضة، (القاهرة، شركة سكرين لايف، 2015).
- إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، (ط1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع 2012)
- الصادق المهدي، مياه النيل الواعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000.
- أملب حمد العليان، الأمن المائي العربي "مطلب اقتصادي أم سياسي"، دار العلوم للطباعة والنشر، 1996.
- أيمن السيد عبد الوهاب، الأمن المائي في حوض النيل، إشكالية التنمية والاستقرار (القاهرة، مركز الدراسات السياسية، 2011)
- بلال المصري، أزمة العلاقات المصرية السودانية (المركز الديمقراطي العربي، أفريل 2017 الفقرة الأولى تحت عنوان: مياه النيل).
- جامعة الدول العربية، المنطقة العربية للتنمية الزراعية، برنامج الأمن الغذائي العربي، الموارد الطبيعية (ج2، ط2، الخرطوم 1986)
- عادل محمد العضاينة، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام، (ط1، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005)
- عبد الناصر جندلي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)

- عمار بوحوش: دليل البحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2)
- عمار بوحوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط8، 2016)
- عبد العزيز خالد فضل الله، مياه النيل حسابات الأرض والسياسية، (ط1، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)
- عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا حوض النيل، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999)
- عبد المعز عبد الغفار نجم، الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 1976
- مايكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، (دار الكتاب العربي، ط1، 2002)
- محمد أحمد السمراني، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، (ط1، بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012)
- محمد عبد العزيز مرزوق، مصر ودول حوض النيل، ودراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل للمياه ومنافع النهر الدولي: (دار الكتب المصرية، 2010، مصر)، ص 1949.
- محمد نصر الدين علام وآخرون، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2012)
- محمد نصر الدين علام، السدود الإثيوبية، الحقائق والتداعيات، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام،2012).
- محمود عبد الرحمان أبو سديرة، استخدامات إثيوبيا لمياه النيل وأثره على الموارد المائية لمصر، (المجلد 2، القاهرة، 28-11-1994)
- محمود محمد محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط، والأمن القومي العربي والمصري، ط1، المكتبة الأكاديمية، 1998

– مغاوري شحاتة دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، (ط1، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2012)
– يوسف عبد العزيز عبد اللطيف، جغرافيا واد النيل، (القاهرة، شركة ناس للطباعة، 2010).
– نادر حسن، «أحلام وطموحات المصريين»، قمة رؤساء دول النيل بأوغندا 2017/06/21.
– يان إلياسون، النزاعات على الموارد الطبيعية دليل إرشادي لعمليات الوساط، (مقر الأمم المتحدة، نيويورك فبراير 2015)
– جهاد عودة، الأزمة الاستراتيجية – الصراع الدولي في حوض النيل، (القاهرة– مصر: المكتبة الأكاديمية، 03–05–2001).

ثانيا: الدوريات المجلات العلمية

– عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة ... التحديات والخيارات السياسية الدولية، 10 جانفي 2016.
– محمد سلمان طايع، سد النهضة وتأثيره على الأمن المائي المصري، دراسة من منظور الجيوبوليتيك، ندوة قضية مياه النيل، 15–03–2014، جامعة القاهرة.
– جوزيف رامز أمين المحددات الدولية والإقليمية لقضية مياه النيل، آفاق إفريقية، العدد 36، 2012
– ليلى كرفاح: «الصراع على المياه، دراسة حالة التفاعل النزاعي في حوض النيل»، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، العدد الأول، مجلة 01، مارس 2018
– مبارك مبارك أحمد، ندرة المياه مشكلة دولية تتفاقم، مجلة السياسات الدولية، الأهرام، مصر العدد 163، يناير 2006، المجلد 41.
– محمد مصطفى، «أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل»، مجلة الوعي، (عدد 274، لبنان، 2010)
– ناصر السر ناصر محمد محمد، سد النهضة: وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل، المجلة العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد 33.

– هيفاء محمد محمد، «الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري». مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مجلة فصلية، المركز الديمقراطي العربي برلين، العدد 1، 25–10–1998.

ثالثا: البحوث الجامعية

– ليلي لعجال، الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول الغرب الإفريقي، (شهادة دكتوراه في العلوم السياسية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة. 2017–2018

– يوسف آدم محمد، أثر بناء سد النهضة على حصص الشركاء في مياه النيل وفقا للمعاهدات الدولية، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2019)

– ابتسام أوعشرين، إدارة الصراعات المائية الدولية وآليات تسويتها، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2016–2017

– أعراب أحمد نوارة، لعلام مختار، إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة دول حوض النيل، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة مولود معمري–تيزي وزو، 2017–2018.

– تسعديت شرمالي، أزمة المياه وتأثيرها على العلاقات الدولية ودول حوض النيل، نموذج مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق– جامعة الجزائر، بن عكنون 2013–2014

– حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الإثيوبية اتجاه منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2001.

– عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع على منطقة حوض النيل، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006

– محمد سلطان طابع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي– دراسة حالة حوض النيل، (رسالة دكتوراه)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة–2005.

– محمود مصطفى عبد الحليم أبو زيد حبيب، تعليق على رسالة دكتوراه (نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل) يمكن مراجعة الرابط: http:www.mohammod.com/montada/default.aspx?action=display & type.

– مخلوفي خضرة، آليات الوقاية من النزاعات حول الموارد المائية، (أطروحة دكتوراه في القانون العام)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين– 2022، 2023.

– مساعد عبد العاطي ستيوي عبد العالي، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية، مع دراسة تطبيقه على نهر النيل، (مذكرة دكتوراه)، كلية الحقوق.

– مكيكة مريم، الثروة المائية العذبة وأثرها على النزاعات الدولية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم القانونية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس– سيدي بلعباس، 2018–2019

– نجلاء الطيب خالد، النزاع بين دول حوض النيل على ضوء اتفاقيتي مياه النيل 1959 وعتبتي 2010، (مذكرة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية في العلوم الإدارية والسياسية، بيروت: الدار الجامعية، ماي 2015)

– برنامج اليونسكو العالمي لتقييم الموارد المائية / لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية لعام 2018: حلول مستمدة من الطبيعة لمعالجة قضايا المياه، لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، اليونيسكو، باريس 2018.

رابعا: المراجع الأجنبية

-ONU-EAU, rapport mondial des nations unies sur la mise en valeur des ressource en eau 2016; l'eau et l'emploi, Unesco, paris, 2016.

-roger harrabin , « shortages; water & supliesing crises », bbc news. way back machine

-Imitative: Dr. Wael m. khairy takes office qs exécutive Director of the Nile basin imitative, retired on october 24-2010.nile basin

-J, D. Petersem-petman. j. c. Veilleux & a.t worlf. international water conffict and cooperation; challenges and opporunittes. water international, vol, 42.no.02-2017.
-Lionnel. La géo politique de l'eau (rapport d'information des affaires- étrangères, les travaux d'une mission d'information constitue, 05-10-2010).

المواقع الإلكترونية

- اتفاقيات حوض النيل، تاريخ المعاهدات المائية بين دول المنبع والمصب منذ عام 1891، موقع على الانترنت: https:// www.aljazera.net//politics.2020-2014

- أحمد السيد النجار « نظرة للآخر، الوضع المائي في دول حوض النيل: http://www.ahram.org.eg/writerarticles/176/2017 aspx .

- برنامج أبحاث نهر النيل 2009/07/05، مدونة الأيام، www.mc-doualiya.com.2007 .

- صاحب الربيعين الصراع المائي بين مصر ودول الحوض: دراسة في التدخلات؛ من موقع انترنت: www.water.expert.se<alnile.

- صباح بالة، «النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية» الموسوعة السياسية، 12-02-2017، موقع انترنت https;// political – encyclopedia.

- عاصم فتح الرحمان، «الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل»، http//www.sudanaise/.com.

- محمد طاهر، آرال البحر الذي أعدمه السوفييت 24-01-2020 أندبندنت العربية، موقع انترنت: https;//www.independentarabia.com

- محمد عبدو حسنين، «حدود التوتر المصري السوداني»، الشرق الأوسط، العدد 14298، 2018/01/20، الفقرة 13، https:/ /aawsat.com

- موسوعة ويكيبيديا، موقع انترنت، https; ar.wikipidia.org.

- عبد الحفيظ الصاوي، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، الرابط الإلكتروني: www.aljazeeara.net

- تقرير البنك الدولي، «ندرة المياه بسبب الظروف المناخ قد تضر بالنمو الاقتصادي بنسبة 6% ببعض المناطق» البنك الدولي، واشنطن 05-02-2016 موقع على الانترنت: http; ww.albankaldawli.org/ar/news/press-realease.//.

- جريدة الأهرام: 2012/01/12، جريدة يومية مصرية، موقع الانترنت: www.ahram.org.eg/article .

-Epi releases – how water scarcity, موقع الانترنت, www.earth policy, 2018.

-nile basin. initiative: organizational structurewww.dotmsr.com/details.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	1
الفصل الأول: الصراع على الموارد في العلاقات الدولية	
المبحث الأول: مفهوم الصراع على الموارد	11
المطلب الأول: تعريف الصراع على الموارد	11
المطلب الثاني: محددات الصراع على الموارد	12
المبحث الثاني: مفهوم النزاع المائي وأسبابه	13
المطلب الأول: تعريف النزاع المائي	13
المطلب الثاني: أسباب النزاعات المائية	16
المبحث الثالث: النزاعات المائية في العالم.	22
الفصل الثاني: الجغرافيا السياسية لحوض النـــيل	
المبحث الأول: مفهوم حوض النيل، منابعه وروافده الجغرافية	27
المطلب الأول: مفهوم حوض النيل وخصائصه	27
المطلب الثاني: المنابع والروافد الجغرافية لحوض النيل	31
المبحث الثاني: دول حوض النيل	36
المطلب الأول: دول حوض النيل ودرجة اعتمادها على المياه	36
المطلب الثاني: درجة اعتماد الدول على مياه حوض النيل	41

المبحث الثالث: القواعد والأطر المنظمة لاستخدام مياه النيل.	47
المطلب الأول: المعاهدات والاتفاقيات بين دول حوض النيل:	47
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لدول حوض النيل	49
الفصل الثالث: الفصل الثالث: النزاع على المياه في حوض النيل	
المبحث الأول: المسار التاريخي لأزمة النيل	53
المبحث الثاني: السياسات المائية لدول المنبع	56
المطلب الأول: السياسة المائية الإثيوبية ومشروع سد النهضة	56
المطلب الثاني: السياسة المائية لدول الهضبة الاستوائية	61
المبحث الثالث: موقف مصر والسودان من دول المنبع	62
المطلب الأول: الموقف المصري من السياسيات المائية لدول المنبع	62
المطلب الثاني: الموقف السوداني من السياسات المائية لدول المنبع	63
المبحث الرابع: المواقف الدولية والإقليمية والمبادرات المقترحة لإدارة الأزمة	64
المطلب الأول: المواقف الدولية والإقليمية	64
المطلب الثاني: المبادرات المقترحة لإدارة الأزمة	68
خاتمة	89
قائمة المراجع	90
فهرس المحتويات	96

ملخص:

تعتبر الموارد المائية في حوض النيل مصدرًا حيويًا حاسمًا للدول النيلية، وتشكل أساسًا لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية السكان في المنطقة، ومع زيادة الطلب على الماء وتدهور البيئة، تنشأ العديد من النزاعات بين الدول حول توزيع وإدارة الموارد المائية. تهدف هذه المذكرة إلى دراسة العلاقة بين الموارد المائية والنزاعات في حوض النيل وتقديم نموذج لفهم هذه العلاقة حيث سيتم عرض الإطار المفاهيمي للدراسة، أما الفصل الثاني الجغرافيا السياسية لحوض النيل والفصل الثالث تناولنا فيه النزاع على المياه في حوض النيل، لتخرج الدراسة بعدة نتائج كما قدمنا بعض التوصيات لإدارة النزاعات المائية في هذه المنطقة تتضمن آليات لإيجاد حلول لهذا النزاع.

الكلمات المفتاحية:

الموارد المائية، المحدد، النزاع، دول حوض النيل.

Summary:

Water resources in the Nile Basin are a critical vital source for the Nile States and form the basis for the sustainable development and well-being of the region's population. As water demand increases and the environment deteriorates, many conflicts arise between nations over the distribution and management of water resources, This note aims to study the relationship between water resources and conflicts in the Nile Basin and provide a model for understanding this relationship where the conceptual framework of the study will be presented and chapter II, the geopolitics of the Nile Basin and chapter III, in which we addressed the water dispute in the Nile Basin, To produce several results, we have also made some recommendations for the management of water conflicts in this region, including mechanisms for finding solutions to this conflict.

Keywords:

Water Resources, Determinant, Conflict, Nile Basin States